حولية

كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنات بالإسكندرية

مجلة علمية محكمة فى
البحوث الإسلامية والعربية

الرواة الذين تكلم فيهم الأزدي
وأخرج لهم مسلم دون البخاري

إعداد

دكتور/عزمي سالم شاهين حسين

مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق

الرواة الذين تكلم فيهم الأزدي
وأخرج لهم مسلم دون البخاري

إعداد
دكتور/عزمي سالم شاهين حسين
مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الْحَمْدَ للهِ نَحْمَدُهُ ونَسْتَعِينُهُ، ونَسْتَغْفِرُهُ، ونَعُوذُ باللهِ مِنْ شُرُورِ أنفُسِنا، وَسَيِّئَاتِ أعْمَالِنا مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فلا هَادِيَ لَهُ، وأشْهَدُ أنْ لا إلَهَ إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شريكَ لَهُ، وأشْهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ورَسُولُهُ، (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ) [1]، (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) [2]، (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا) [3][4].

أما بعد: فإنَّ السنةَ من وحي اللهِ ﷻ إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، قال اللهُ تعالى: (وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ) [5]، ومن المعلومِ عند جميعِ أهلِ العلمِ أنَّ السنةَ هي الأصلُ الثاني للتشريعِ الإسلاميِّ، قال اللهُ عزَّ وجَلَّ: (وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا) [6]، وقال رسولُ اللهِ ﷺ: « ألَا إنِّي أوتِيتُ الكِتَابَ ومِثْلَهُ مَعَهُ » [7]، ونظرا للمكانةِ الجليلةِ للسنةِ فقد تكفلَ اللهُ تعالى بحفظِها، قال اللهُ عزَّ وجَلَّ: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ) [8]، والسنة بيانُ الذكر، قال الله تعالى: (وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ

---

(١) الآية (١٠٢) من سورة آل عمران.

(٢) الآية (١) من سورة النساء.

(٣) الآية (٧٠)، (٧١) من سورة الأحزاب.

(٤) هذه خطبة الحاجة، وقد وردت في حديث ابن مسعود؛ أخرجه أبو داود في السنن في كتاب النكاح باب في خطبة النكاح ١٠٤/٢ حديث رقم (٢١١٨) وقد صحح النووي إسناده في شرحه لصحيح مسلم ٤٢٧/٣ أثناء شرحه للحديث رقم « ٨٧٠ ».

(٥) الآية (٣)، (٤) من سورة النجم.

(٦) من الآية (٧) من سورة الحشر.

(٧) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب السنة باب في لزوم السنة ٢٠٥/٣ حديث رقم (٤٦٠٤) من حديث المقدام بن معديكرب.

(٨) الآية (٩) من سورة الحجر.

لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) [(١)]، ومن حفظِ المُبَيِّنِ، وهو الذكرُ، حفظُ المُبَيِّنِ لَهُ، وهو حديثُ رسولِ اللهِ ﷺ، ولقد قيضَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لحفظِ السنةِ رجالًا في كلِّ عصرٍ ومصرٍ، لا يمكن حصرُهم، ابتداءً من عصر النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حتى عصرنا هذا، فحَفظوهَا في الصدور، وكَتَبوها في السطور، واعتنوا كذلك بالطرق الموصلة إليها، وهي الأسانيد، حتى قال ابن المبارك: «الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ وَلَوْلا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ[(٢)] ».

وقال سفيان الثوري: « الإِسْنَادُ سِلاحُ المُؤْمِنِ، إِذا لَمْ يَكُنْ معهُ سِلاحٌ، فَبِأَيِّ شَيْءٍ يُقَاتِلُ ؟ [(٣)] ».

ولم تقف عنايتهم بالأسانيد عند حفظهم لها، بل بحثوا في علل تلك الأسانيد، وتكلموا في رجالها جرحا وتعديلا، ولم يحابوا أحدا حتى لو كان المُتَكَلَّمُ فيه أخا، أو ابنا؛ فمن يستحق الجرح جرحوه، ومن يستحق التعديل عدلوه، فهذا زيد بن أبي أنيسة يقول: « لا تأخذوا عن أخي [(٤)] »؛ يعني يحيى بن أبي أنيسة [(٥)]، وقال أبو داود السجستاني صاحب السنن: « ابني عبد الله هذا كذاب[(٦)] ».

قال الإمام مسلم: وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثما بفعله ذلك، غاشا لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب، لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح

---

(١) من الآية (٤٤) من سورة النحل.

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ٢١/١ من طريق عبدان بن عثمان عن ابن المبارك.

(٣) أخرجه ابن حبان في مقدمة المجروحين ص/٢٧ من طريق عبد الصمد بن حسان عن الثوري.

(٤) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ٣٣/١ من طريق عبيد الله بن عمرو عن زيد.

(٥) قال أحمد وغيره متروك. المغني في الضعفاء ٥١٠/٢ رقم « ٦٩٣٣ ».

(٦) أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة عبد الله بن أبي داود ٢٦٥/٤ رقم « ١١٠١ » من طريق علي بن الحسين بن الجنيد عن أبي داود.

من رواية الثقات، وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة، ولا مقنع [1].

ولهذا اعتبر الأئمةُ الحفاظُ الكلامَ في رجال الحديث نصيحة لا يحل كتمانها، قال عبد الرحمن بن مهدي: مررت مع شعبة برجل يعني يحدث، فقال: كذب والله، لولا أنه لا يحل لي أن أسكت عنه لسكت أو كلمة معناها [2].

وقال محمد بن بندار السباك الجرجاني: قلت لأحمد بن حنبل إنه ليشتد على أن أقول فلان ضعيف، فلان كذاب، فقال أحمد: إذا سكت أنت، وسكت أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم ؟ [3].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: جاء أبو تُرَابِ النَّخْشَبِيُّ إلى أبى، فجعل أبى يقول: فلان ضعيف، فلان ثقة، فقال أبو تراب: يا شيخ لا تغتب العلماء، فالتفت أبى إليه، فقال له: ويحكَ ! هذا نصيحة، ليسَ هذا غِيْبَة [4].

ولولا هؤلاء الحفاظ الذين قيضهم الله لنصرة دينه، وشريعته ما عرف الصادقُ من الكاذب، ولا عرف متبعُ الحق من المبتدع، قال الحافظ شمس الدين أبو عبد الله الذهبي: « والله لولا الحفاظ الأكابر، لخطبت الزنادقة على المنابر»[5].

ولقد ظهر الكلام في الرجال في أثناء القرن الأول من الهجرة، فتكلم في الرجال جماعة من الصحابة، والتابعين [6]، ثم قفى أثرهم من جاء بعدهم، قال الذهبي: أول من زكى وجرح عند انقراض عصر الصحابة الشعبي، وابن سيرين، ونحوهما حفظ عنهما توثيق أناس وتضعيف آخرين وسبب قلة الضعفاء في ذلك الزمان قلة متبوعيهم من الضعفاء إذ أكثر المتبوعين صحابة عدول

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/٣٤، ٣٥.

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية في باب وجوب تعريف المزكي ما عنده من حال المسئول عنه ص/٤٣ من طريق عبيد الله بن سعيد عن عبد الرحمن بن مهدي.

(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية في الباب السابق ص/٤٦ من طريق أحمد بن عبد الله ابن سلمة النيسابوري عن محمد بن بندار.

(٤) أخرجه الخطيب في الكفاية في الباب السابق ص/٤٥ من طريق أحمد بن مروان المالكي عن عبد الله بن أحمد.

(٥) سير أعلام النبلاء ١١/٨٢

(٦) فتح المغيث ٣/٢٦٦.

وأكثرهم من غير الصحابة بل عامتهم ثقات صادقون يعون ما يروون، وهم كبار التابعين، فيوجد فيهم الواحد بعد الواحد فيه مقال، كالحارث الأعور، وعاصم بن ضمرة ونحوهما، نعم فيهم عدة من رؤوس أهل البدع، من الخوارج، والشيعة، والقدرية، نسأل الله العافية، كعبد الرحمن بن ملجم، والمختار بن أبي عبيد الكذاب، ومعبد الجهني، ثم كان في المئة الثانية في أوائلها جماعة من الضعفاء من أوساط التابعين، وصغارهم، ممن تكلم فيهم من قبل حفظهم، أو لبدعة فيهم، كعطية العوفي، وفرقد السبخي، وجابر الجعفي، وأبي هارون العبدي، فلما كان عند انقراض عامة التابعين في حدود الخمسين ومئة تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي ، وضعف الأعمش جماعة ووثق آخرين، وانتقد الرجال شعبة ومالك [1].

ثم ذكر الذهبي بعد ذلك المتكلمين في الرجال مرتبا لهم على الطبقات، وقد ذكر فيهم الإمام الحافظ أبا الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي [2] وقال: وله مصنف في الضعفاء كبير جدا.

ولقد رأيت الحافظ الأزدي قد اقتحم الكلام في رجال الحديث، فتناول عددا غير قليل من الرواة، فتكلم فيهم بتعنت، وقد كان أولى به أن يتكلم فيمن تكلم فيهم بعدل، وإنصاف، كما فعل مِن قبله كبارُ النقاد.

أمَّا وقد ولج الأزدي هذا الباب، فإن من الواجب علي أن أنظر في أحكامه على الرجال الذين ضعفهم، وكنت قد عزمت أن أنظر في جميع الرجال الذين تكلم فيهم الأزدي، فرأيت أن البحث سيطول، فخصصته بمن تكلم فيهم الأزدي من رجال مسلم دون البخاري، وإنما لم أذكر رجال البخاري أيضا الذين طعن فيهم الأزدي، لأن حافظ عصره، وإمام مصره، الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، قد كتب فصلا مفيدا في هدي الساري، ناقش فيه كلام الأزدي وغيره في رجال البخاري بما أغنى وأشفى، فلا حاجة بنا إلى تكرار ما ذكره رحمه الله، والأولى الاشتغال بما لم يتكلم فيه الحافظ ابن حجر، وهم رجال مسلم الذين طعن فيهم الأزدي، ولم يخرج حديثهم البخاري، وبالله التوفيق.

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص/١٧٢ ـ ١٧٥.
(٢) المصدر السابق ص/٢١١ رقم « ٤٩٧ ».

« خطة البحث »

يشتمل هذا البحث على تمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

أما التمهيد: فيشتمل على ما يلي:

(١) ترجمة أبي الفتح الأزدي.

(٢) درجة أقوال أبي الفتح الأزدي في الرواة جرحا وتعديلا.

وأما المبحث الأول: فهو في رجال الشيخين ومرتبة حديثهم.

وأما المبحث الثاني: فهو في الرواة الذين تكلم فيهم الأزدي، وأخرج لهم مسلم دون البخاري.

وأما الخاتمة: ففيها نتائج البحث، وبالله التوفيق.

***

« منهجي في البحث »

يتلخص منهجي في البحث فيما يلي:

١- رتبت الرواة في هذا البحث على حروف المعجم.

٢- أذكر أولا رقوما تدل على من أخرج للراوي من الأئمة الستة، ثم أصرح بذكرهم في آخر الترجمة.

٣- ثم أذكر كلام أبي الفتح الأزدي في الراوي أولا.

٤ - ثم أترجم للراوي ترجمة تبين حاله من العدالة والضبط.

٥ - ثم بعد ترجمتي للراوي أرجح ما أراه صوابا في الراوي من جرح أو تعديل بناء على القواعد.

٧ - ذكرت ترجمة موجزة للحافظ أبي الفتح الأزدي في صدر هذا البحث، ثم ذكرت درجة أقواله في الرجال جرحا، وتعديلا.

٨ - وقبل الشروع في ذكر الرواة الذين تكلم فيهم الأزدي، وأخرج لهم مسلم دون البخاري عقدت مبحثا مستقلا بينت فيه مرتبة رجال الصحيحين.

***

« التمهيد »
« ترجمة أبي الفتح الأزدي »

* اسمه ونسبه:

هو الحافظ البارع، أبو الفتح، محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الأزدي الموصلي، صاحب كتاب الضعفاء.

* شيوخه:

حدث عن: أبي يعلى الموصلي، وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، ومحمد بن جرير الطبري، وعبد الله بن زيدان البجلي، وعبد الله بن إسحاق المدائني، وطريف بن عبيد الله صاحب علي بن الجعد، وإسماعيل الحاسب، وحمدان بن عمرو الوراق الموصلي، وعلي بن سراج، ومحمد بن محمد الباغندي، والهيثم بن خلف الدوري، وأبي عروبة الحراني، وأبي القاسم البغوي، وغيرهم [1].

* تلاميذه:

روى عنه: أبو نعيم الحافظ، وأبو إسحاق البرمكي، وأحمد بن الفتح بن فرغان، ومحمد بن جعفر بن علان، وعبد الغفار بن محمد المؤدب، وغيرهم [2].

* أقوال العلماء فيه:

قال الحافظ أبو يعلى الخليلي: أبو الفتح الأزدي، وأبو بكر الجعابي، وعمر ابن أبي السري البصري، وأبو الحسين محمد بن المظفر السويدي؛ هؤلاء كانوا الحفاظ ببغداد بعد ابن أبي داود، وابن صاعد، وأعلمهم، وأوثقهم أبو الحسن علي بن عمر بن مهدي الدارقطني [3].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣٤٨/١٦ رقم « ٢٥٠ ».
(٢) تاريخ بغداد ٢٤٤/٢ رقم « ٧٠٩ ».
(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ص/١٩٣.

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: وفي حديثه غرائب ومناكير، وكان حافظا صنف كتبا في علوم الحديث [1].

وقال أيضا: سألت محمد بن جعفر بن علان عنه فذكره بالحفظ وحسن المعرفة بالحديث وأثنى عليه [2].

وقال أيضا: حدثني أبو النجيب عبد الغفار بن عبد الواحد الأرموي قال: رأيت أهل الموصلي يوهنون أبا الفتح الأزدي جدا ولا يعدونه شيئا قال وحدثني محمد بن صدقة الموصلي أن أبا الفتح قدم بغداد على الأمير يعنى ابن بُوَيه فوضع له حديثا أن جبريل كان ينزل على النبي صلى الله عليه و سلم في صورته، قال فأجازه وأعطاه دراهم كثيرة [3].

وقال أيضا: سألت أبا بكر البرقاني عن أبي الفتح الأزدي، فأشار إلى أنه كان ضعيفا، وقال رأيته في جامع المدينة، وأصحاب الحديث لا يرفعون به رأسا ويتجنبونه [4].

وقال السمعاني: كان من أهل العلم والفضل من أهل الموصل [5].

وقال ابن الجوزي: وكان حافظا، وله تصانيف في علوم الحديث [6].

وقال أيضا: وكان حافظا، ولكن في حديثه مناكير، وكانوا يضعفونه [7].

وقال أيضا: وحكى - يعني الخطيب - عن أبي الفتح الأزدي أنه قال: مهنأ منكر الحديث، وهو يعلم أن الأزدي مطعون فيه عند الكل [8].

---

(١) تاريخ بغداد ٢/٢٤٤ رقم « ٧٠٩ ».
(٢) المصدر السابق نفس الموضع.
(٣) المصدر السابق نفس الموضع.
(٤) المصدر السابق نفس الموضع.
(٥) الأنساب ١/١٢٠.
(٦) المنتظم ٤/٣٠٨ رقم « ٢٧٩٩ ».
(٧) الضعفاء لابن الجوزي ٣/٥٣.
(٨) المنتظم ١٦/١٣٢ في ترجمة الخطيب رقم « ٣٤٠٧ ».

وقال ابن الأثير: كان ضعيفا في الحديث [1].

وقال ابن العديم في تاريخ حلب: قدم على سيف الدولة بن حمدان، فأهدى له كتابا في مناقب علي رضي الله عنه، وقد وقفت عليه بخطه، وفيه أحاديث منكرة تتضمن تنقيص عائشة وغيرها، وصحح رد الشمس على علي، ونال من البخاري، وسمى أهل السنة نواصب وقال: إنهم يثبتون رد الشمس على يوشع، ولا يثبتونه لعلي ويوشع وصي موسى، وعلي وصي محمد، ومحمد أفضل من موسى، فوصيه أفضل من وصيه، قال: وأتى في هذا الكتاب بالطامات [2].

وقال الذهبي: تكلم في الجرح والتعديل، وله مناكير [3].

وقال أيضا: لين [4].

وقال أيضا: صاحب مناكير، وغرائب، ضعفه البرقاني [5].

وقال أيضا: وهاه جماعة بلا مستند طائل [6].

قلت: كيف وقد رمي بوضع حديث، كما سلف.

وذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة الحارث بن أبي أسامة [7] تضعيف أبي الفتح الأزدي له ثم قال: هذه مجازفة، ليت الأزدي عرف ضعف نفسه [8].

وقال ابن كثير: وضعفه كثير من الحفاظ من أهل زمانه، واتهمه بعضهم بوضع حديث رواه لابن بُوَيه، حين قدم عليه بغداد، فساق بإسناده عن النبي صلى الله

---

(١) الكامل في التاريخ ٧/٤٢٠.
(٢) لسان الميزان ٧/٩١ رقم « ٦٦٩٤ ».
(٣) المغني في الضعفاء ٢/٢٨٦ رقم « ٥٤٣٦ ».
(٤) المعين في طبقات المحدثين ص/١٧٢.
(٥) ديوان الضعفاء ص/٣٤٧ رقم « ٣٦٧٢ ».
(٦) تذكرة الحفاظ ٣/٩٦٧ رقم « ٩٠٨ ».
(٧) ١٣/٣٨٩ رقم « ١٨٧ ».
(٨) وكذا قال في ترجمة الحارث في تاريخ الإسلام ٦/٧٣٢ رقم « ٢٩٠ ».

عليه وسلم أن جبريل كان ينزل عليه في مثل صورة ذلك الأمير، فأجازه وأعطاه دراهم كثيرة، والعجب إن كان هذا صحيحا كيف راج على أحد ممن له أدنى فهم وعقل [1].

وقال الإمام الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: كان حافظا مصنفا من العلماء، وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء، لكنهم تكلموا فيه، وهو صاحب غرائب ومناكير فيما يرويه [2].

* قلت: وبالنظر إلى ما سلف عن الأئمة من أقوال في أبي الفتح الأزدي، نجدهم قد انقسموا فيه إلى فريقين:

١ ـ فالفريق الأول: هم الذين وصفوه بالحفظ، وحسن المعرفة بالحديث.

٢ ـ والفريق الآخر: هم الذين ضعفوه، ومنهم من رماه بالوضع، والرفض.

فأما الذين وصفوه بالحفظ، فذلك لسعة اطلاعه، وكثرة مؤلفاته في الحديث وعلومه، ولا ينكر جهود أبي الفتح في ذلك أحد.

وأما الذين تكلموا فيه، فقد ذكر بعضهم ما يدل على وهنه، كرميه بالوضع، والرفض، وهذا هو المعتمد فيه.

وخلاصة حاله أنه ضعيف، ولا بأس من الاستفادة بمؤلفاته في الحديث وعلومه، لكن ينبغي إنعام النظر في أحكامه على الرجال، والتحقق، والتثبت من نقوله عن أئمة الجرح والتعديل، لما في بعضها من إجحاف بين، سواء في ذلك أحكامه على الرواة، ونقوله عن الأئمة، والله أعلم.

* وفاته:

مات أبو الفتح سنة أربع وسبعين وثلاثمائة بالموصل، وقيل سنة سبع وستين.

---

(١) البداية والنهاية ١٥/٤١٩، ٤٢٠.

(٢) التبيان لبديعة البيان ٢/١٠٤٥ رقم « ٨٧٤ ».

* مؤلفاته:

١ ـ تسمية من وافق اسمه اسم أبيه من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين محفوظ بمكتبة ليدن رقم « ١٠٨٧ »، ويقع في ثماني ورقات، ومنه نسخة في مكتبة أحمد الثالث بتركيا ضمن مجموع برقم « ١٧/٦٢٤ » والمخطوط من الورقة « ٢٢٦ أ » وينتهي في الورقة « ٢٣٠ أ »، وتاريخ نسخة سنة ٦٢٨ هـ.

٢ ـ اسم كل صحابي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراً ونهياً ومن بعده من التابعين وغيرهم ممن لا أخ له يوافق اسمه من نقلة الحديث من جميع الأمصار ومنه نسخة في مكتبة أحمد الثالث بتركيا ضمن مجموع برقم «٥/٢٩٦٩ » والمخطوط من الورقة «٥٢٥ أ» وينتهي في الورقة «٥٣٢ ب»، وتاريخ نسخة سنة ٦٢٨ هـ.

٣ ـ المخزون في علم الحديث ومنه نسخة في مكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم «٢٠/٦٢٤»، وقد طبع في الدار العلمية، بدلهي، الهند سنة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٤ ـ أحاديث منتقاه وغرائب ألفاظ رسول الله ﷺ مما يحتاج الى استعماله وهو محفوظ بالظاهرية ضمن مجموع برقم «٧٩» والمخطوط من الورقة «١١٢ أ» وينتهي في الورقة « ١١٥ب ».

٥ ـ أسماء من يُعرف بكُنيَته من أصحاب رسول الله ﷺ، وذكر من روى عن رسول الله ﷺ ممن لا نحفظ اسمه، ولا يجيء عنه الحديث إلا بكُنيَته، ومنه نسخة في قسم المخطوطات بجامعة الرياض تحت رقم « ٣/١٢٨٠»، والثانية في مكتبة الشيخ حماد بن محمد الأنصاري بالمدينة المنورة وتم نسخها سنة ٦٣٣ هـ ، والمخطوط يقع في ستة أوراق، وقد طبع في الدار السلفية، ببومباي، الهند سنة ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م.

***

« درجة أقوال الأزدي في الرجال »

الأزدي له كلام كثير في رجال الحديث، وأحيانا يصيب، وأحيانا يخطيء، وما هذا بعجيب فليس الأزدي معصوما، إنما العصمة في البشر للأنبياء، والمرسلين، ومن عداهم من الناس فما هم بمعصومين، إنما العجيب كثرة خطئه، في أحكامه على الرواة، وحطه على الثقات المأمونين، فكان أولى به أن لا يطرق هذا الباب، لأنه باب خطر، فتوثيق من ليس بثقة، يؤدي إلى تصحيح حديثه، ويترتب عليه أن ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يثبت عنه، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ [١] »، وتضعيف الثقة يؤدي إلى طرح حديثه أو التوقف فيه، وفيه رد للسنة، وهي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: « ألا إِنِّي أوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ ألا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ، فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، ألا لا يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الأَهْلِيِّ، وَلا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبُعِ، وَلَا لُقَطَةُ مُعَاهِدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا صَاحِبُهَا، وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُ، فَلَهُ أَنْ يُعْقِبَهُمْ بِمِثْلِ قِرَاهُ [٢] ».

فالكلام في الرجال عند النقاد ليس مقصودا لذاته، بل المراد من ورائه معرفة المقبول، من المردود، من الأخبار، فمن كان من الرواة مقبولا قبل خبره، ومن كان منهم متروكا طرح خبره، ولهذا أبيح الكلام في الرجال للناقد، العارف بأسباب الجرح والتعديل، ومن اقتحم هذا الباب بغير علم كثرت سقطاته.

وبناء على ما ذكرت، فالكلام في الرجال يحتاج إلى استقراء تام، وورع، وإنصاف.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ ٣٣/١ رقم « ١٠٧ » من حديث الزبير بن العوام، كما أخرجه من حديث غيره، وهو متواتر عنه ﷺ.

(٢) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب السنة باب في لـزوم السنة ٢٠٥/٣ حديث رقم «٤٦٠٤» من حديث المقدام بن معد يكرب، بإسناد صحيح.

ولقد تعقب الأئمة أبا الفتح الأزدي في بعض أحكامه على الرجال، وتأملت في هذه التعقبات، فوجدتها تدل على تضعيف أقوال أبي الفتح الأزدي في الرجال الذين تعقب الأئمة أقوله فيهم، وسأسوق بعض هذه التعقبات فيما يلي:

١ ـ فقد تعقب الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر النمريُّ الأزديَّ في رميه لعبد الحميد بن أبي أويس بالوضع، فقال: هذا رجم بالظن الفاسد، وكذب محض[١].

٢ ـ وقال الحافظ أبو عبد الله الذهبي في ميزان الاعتدال، في ترجمة أبان ابن إسحاق المدني [٢]: وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقا بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه، وسأذكره في المحمدين.

٣ ـ وقال في ترجمة الأزدي في تذكرة الحفاظ [٣]: له مصنف كبير في الضعفاء، وهو قوي النفس في الجرح.

٤ ـ وقال في ترجمته في سير أعلام النبلاء [٤]: وعليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات، فإنه ضعف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم.

٥ ـ وقال في ميزان الاعتدال في ترجمة إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي[٥]: لا يلتفت إلى قول الأزدي، فإن في لسانه في الجرح رهقا.

٦ ـ وقال في المغني في الضعفاء في ترجمة عبد الحميد بن أبي أويس [٦]: والأزدي كثير التخبيط.

٧ ـ وذكر ابن حجر في هدي الساري في ترجمة أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي [٧]: كلام الأزدي فيه ثم قال: ولا عبرة بقول الأزدي، لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات.

---

(١) هدي الساري ص/٤٣٧.
(٢) ١١٧/١ رقم « ١ ».
(٣) ٩٦٧/٣ رقم « ٩٠٨ ».
(٤) ٣٤٨/١٦ رقم « ٢٥٠ ».
(٥) ١٨٦/١ رقم « ١٨٩ ».
(٦) ٥٨٧/١ رقم « ٣٤٨١ ».
(٧) ص/٤٠٥.

٨ ـ وقال في ترجمة إسرائيل بن موسى البصري [١]: والأزدي لا يعتمد إذا انفرد، فكيف إذا خالف.

٩ ـ وذكر في ترجمة بهز بن أسد [٢] شذوذ الأزدي في ذكره بهزا في الضعفاء، ثم قال: اعتمده الأئمة، ولا يعتمد على الأزدي.

١٠ ـ وقال في ترجمة حماد بن أسامة الكوفي [٣]: وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء وحكى عن سفيان بن وكيع قال: كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها، ثم قال ابن حجر: وسفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يعتد به، كما لا يعتد بالناقل عنه وهو أبو الفتح الأزدي.

١١ ـ وقال في ترجمة خثيم بن عراك بن مالك الغفاري [٤]: وشذ الأزدي فقال: منكر الحديث، وغفل أبو محمد بن حزم فاتبع الأزدي وأفرط فقال: لا تجوز الرواية عنه، وما درى أن الأزدي ضعيف، فكيف يقبل منه تضعيف الثقات.

١٢ ـ وقال في ترجمة داود بن عبد الرحمن العطار المكي [٥]: والأزدي قد قررنا أنه لا يعتد به.

١٣ ـ وذكر في ترجمة علي بن أبي هاشم البغدادي [٦] تضعيف الأزدي له ثم قال: قدمت غير مرة أن الأزدي لا يعتبر تجريحه لضعفه هو.

١٤ ـ وذكر في تهذيب التهذيب في ترجمة أحمد بن شبيب الحبطي [٧] كلام الأزدي فيه ثم قال: لم يلتفت أحد إلى هذا القول بل الأزدي غير مرضى.

١٥ ـ وذكر في تهذيب التهذيب في ترجمة حماد بن دليل [٨] تضعيف الأزدي له، ثم قال: والأزدي لا يعتد به.

---

(١) ص/٤٠٩.
(٢) ص/٤١٣.
(٣) ص/٤١٨.
(٤) ص/٤٢٠.
(٥) ص/٤٢١.
(٦) ص/٤٥٢.
(٧) ٣٦/١ رقم « ٦٥ ».
(٨) ٨/٣ رقم « ١١ ».

والذي أراه أن أقوال أبي الفتح الأزدي في الرواة جرحا وتعديلا لا تخلو من حالتين:

الأولى: أن يتكلم الأزدي في رجال لم يتكلم فيهم غيره جرحا أو تعديلا، وكلامه في هذه الحالة مقبول، فإعمال قوله أولى من إهماله، لا سيما وقد ذكره الذهبي في من يعتمد قوله في الجرح والتعديل [1].

والحالة الثانية: أن يتكلم في رجال تكلم فيهم غيره من الأئمة السابقين أو اللاحقين له، وفي هذه الحالة إما أن يكون كلامه موافقا لجميعهم أو لأغلبهم، أو يكون مخالفا، فإن كان موافقا لجميعهم أو لأغلبهم اعتمد قوله، وإن كان مخالفا لجميعهم أو لأغلبهم رُدَّ قوله هذا هو التحقيق والإنصاف في كلام أبي الفتح الأزدي، في الرجال، والله أعلم.

***

(١) المطبوع ضمن أربع رسائل في علوم للحديث باعتناء أبي غدة ص/٢١١ رقم (٤٩٧).

« المبحث الأول »
« في رجال الشيخين ومرتبة حديثهم »

من أخرج له الشيخان أو أحدهما، إما أن يكونا قد احتجا به في الأصول أو لا، فمن احتجا به في الأصول لا يخلو من ثلاث حالات:

١- الحالة الأولى: أن لا يرد في الراوي جرح ولا تعديل، فهذا ثقة، ومثاله إبراهيم بن الحارث بن إسماعيل البغدادي، أبو إسحاق، نزيل نيسابور، روى عن يحيى بن أبي بكير الكرماني، ويزيد بن هارون، وعلى بن المديني، وعدة، وروى عنه البخاري، وأبو داود في حديث مالك، وابن خزيمة، وأبو عمرو المستملي، ومحمد بن الحسين القطان، وغيرهم ، قال أبو عمرو المستملي: دفن يوم الثلاثاء لسبع خلون من المحرم سنة خمس وستين ومئتين ، فهذا الراوي لم يرد فيه جرح ولا تعديل، ومع ذلك فهو ثقة، فقد احتج به البخاري في صحيحه [1]، وقال ابن حجر: صدوق، قلت هو ثقة لما قررته.

٢ ـ والحالة الثانية: أن يرد فيه تعديل فقط، وهذا أيضا ثقة، ومثاله سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وأضرابهم من الثقات الرُّفَعاء.

٣ ـ والحالة الثالثة: أن يرد فيه جرح، وتعديل معا، وهو المختلف فيه، ومن اخْتُلِفَ فيه لا يخلو من حالتين:

١ ـ الأولى: أن يوثقه الجمهور، ويتعنت البعض فيجرحه، فهذا حديثه صحيح، ومثاله: عُقَيْلُ بن خالد بن عَقِيْل الأَيْلِيّ أبو خالد الأَمَوِيّ، مولى عثمان بن عفان، روى عن أبيه وعمه زياد بن عقيل، والزهري، وغيرهم، وروى عنه ابنه إبراهيم، وابن أخيه سلامة بن روح، وحَيَّان بن عبد الله ابن جَبَلَة، وغيرهم، قال أحمد بن حنبل ذكرنا عند يحيى بن سعيد حديثا من حديث عُقَيْل

---

(١) كما في كتاب الوصايا باب الوصايا وقول النبي صلى الله عليه وسلم: وصية الرجل مكتوبة عنده ٢/٤ حديث رقم « ٢٧٣٩ »، وروى عنه البخاري حديثا آخر موقوفا على ابن عباس، في كتاب التفسير، في تفسير سورة الحج، باب ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ﴾ ٩٨/٦ رقم « ٤٧٤٢ ».

فقال لي يحيى: عقيل، وإبراهيم بن سعد كأنه يضعفهما، فقال أحمد: وأي شيء ينفعه من ذا هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى [1]، وقال أحمد [2] أيضا، وابن معين[3]، وابن سعد [4]، والعجلي [5]، والنسائي [6]: ثقة، زاد ابن معين: نبيل، وقال أبو زرعة: صدوق ثقة [7]، وقال أبو حاتم: لا بأس به [8].

فهذا الرجل قد احتج به الشيخان، ووثقه الجمهور، وتعنت يحيى القطان فضعفه، والعمل على توثيقه.

٢ ـ والثانية: أن يتكلم فيه البعض بحجة، ومثاله؛ إسماعيل بن عبد الله ابن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله بن أبي أويس، ابن أخت مالك بن أنس، روى عن أبيه، وأخيه عبد الحميد، وإبراهيم بن إسماعيل ابن أبي حبيبة، وآخرين، وروى عنه العباس ابن الفضل الأسفاطي، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، وأبو حاتم الرازي، وخلق.

قال أحمد بن حنبل: لا بأس به [9].

وكذلك قال عثمان الدارمي عن ابن معين [10].

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: صدوق ضَعِيْف العقل، قال: وَسُئِلَ يَحْيَى عنه مرة أخرى ؟ فقال: إسماعيل بن أبي أُوَيْس: ليس بذاك [11]، قال: وَسُئِلَ عنه مرة أخرى ؟ فقال: إن ابن أبي أُوَيْس: ليس بشيء [12].

---

(١) الجامع في العلل لأحمد بن حنبل ١/١٠٠ رقم «٢٧٤»، ٢/٤٢ رقم «٣٤٣».

(٢) الجرح والتعديل ٧/٤٣ رقم «٢٤٣».

(٣) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/٤٥ رقم «٢١».

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٣٦٠ الترجمة رقم «٤٠٨٧».

(٥) تهذيب التهذيب ٧/٢٥٥ رقم «٤٦٧».

(٦) تهذيب الكمال ٢٠/٢٤٣ رقم «٤٠٠١».

(٧) الجرح والتعديل ٧/٤٣ رقم «٢٤٣».

(٨) المصدر السابق نفس الموضع.

(٩) الجرح والتعديل ٢/١٨١ رقم « ٦١٣ ».

(١٠) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/٢٣٩ رقم «٩٣١».

(١١) جاء بعد قوله: « ليس بذاك » في تهذيب الكمال ٣/١٢٧ رقم « ٤٥٩ »: يعني أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ من غير كتابه.

(١٢) تاريخ ابن أبي خيثمة ٢/٣٦٨ رقم « ٣٤٢٩ ».

وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: هو وأبوه ضعيفان [1].

وقال أحمد بن أبي يحيى عن يحيى بن معين: ابن أبي أويس، وأبوه يسرقان الحديث [2].

وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: مخلط يكذب ليس بشيء [3].

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلا [4].

وقال النسائي: ضعيف [5].

وقال في موضع آخر: ليس بثقة [6].

وقال الدارقطني: لا أختاره في الصحيح [7].

وقال البرقاني: قلت لأبي الحسن - يعني الحافظ الدارقطني -: لم ضعف أبو عبد الرحمن النسائي إسماعيل بن أبي أويس ؟ قال: ذكر محمد بن موسى الهاشمي - قال أبو الحسن: وهذا أحد الأئمة، وكان أبو عبد الرحمن يخصه بما لم يخص به ولده -، فذكر عن أبي عبد الرحمن أنه قال: حكى لي سلمة ابن شبيب عنه قال: ثم توقف أبو عبد الرحمن ؟ قال: فما زلت بعد ذلك أدارية أن يحكي لي الحكاية حتى قال: قال لي سلمة بن شبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم، قال البرقاني: قلت لأبي الحسن: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى ؟ فقال: الوزير كتبتها من كتابه، وقرأتها عليه - يعني جعفر بن حنزابة - [8].

وعقب على هذا ابن حجر فقال: وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه، وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة، ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته

(١) الضعفاء للعقيلي ١/١٠١ رقم «١٠١».
(٢) الكامل لابن عدي ١/٣٢٣ رقم «١٥١».
(٣) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/٤٧ الترجمة رقم «١٧٤».
(٤) الجرح والتعديل ٢/١٨١ رقم « ٦١٣ ».
(٥) الضعفاء للنسائي ص/١٥٢ رقم «٤٢».
(٦) تهذيب الكمال ٣/١٢٨ رقم «٤٥٩».
(٧) ميزان الاعتدال ١/٣٧٩ رقم «٨٥٥».
(٨) سؤالات البرقاني للدارقطني طبعة مكتبة القرآن ص/٤٦ ــ ٤٨ رقم «٩».

ثم انصلح، وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات [١].

وقال اللالكائي: بالغ النسائي في الكلام عليه إلى أن يؤدي إلى تركه، ولعله بان له ما لم يبن لغيره لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف [٢].

وقال الذهبي: فيه لين [٣].

وقال ابن حجر: احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري، وروى له الباقون سوى النسائي، فإنه أطلق القول بضعفه، وروى عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرح روايته، وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح، من أجل ما قدح فيه النسائي، وغيره، إلا إن شاركه فيه غيره، فيعتبر به [٤].

فهذا الرجل قد احتج به البخاري، وقد اختلف فيه نظر النقاد كما ترى، فمشاه بعضهم، وضعفه آخرون، والراجح فيه جانب الجرح، لأن من الأئمة من جرحه جرحا مفسرا كابن معين، وهو مقدم على التعديل، وفوق ذلك فالحكاية التي جاءت عن سلمة بن شبيب توجب طرح حديثه كما قال ابن حجر، وخلاصة حاله أنه ضعيف، مات سنة ست وعشرين ومئتين.

ومن كان من هذا الضرب الذي تكلم النقاد فيه بحجة، لا يَنحطُ حديثه عن مرتبة الحسَن، لأن الكتابين لا يوجد فيهما حديث ضعيف في الأصول، إلا ما ثبت تعليله بعلة قادحة.

---

(١) تهذيب التهذيب ٣١٢/١ رقم «٥٦٨».
(٢) تهذيب الكمال ١٢٨/٣ رقم «٤٥٩».
(٣) ميزان الاعتدال ٣٧٩/١ رقم «٨٥٥».
(٤) هدي الساري ص/٤١٠.

* وأما من لم يحتج به الشيخان أو أحدهما، بل أخرجا له استشهادا أو متابعة، ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد، قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه [1]: ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك وهو أنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار...، فأما القسم الأول: فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبى زياد، وليث بن أبى سليم، وأضرابهم من حمال الآثار، ونقال الأخبار، فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة.

وقد أمعن النظر في هذا الموضوع حفاظ الحديث ونقاده الحاذقون المتنطسون، فذبوا عن رجال الصحيحين كلام غير المتأنقين، فانزاحت بكلامهم الرِّيبة، وثبتت به الحجة، فجزاهم الله خيرا ، وسأسوق هنا جملة من كلامهم يستضاء بها في هذا الموطن، وما سأذكره عنهم، هو رأي من ورائهم من جمهور المحدثين.

١ ـ قال الإمام أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: صح عند حفاظ الحديث أن كل من أخرجا حديثه في هذين الكتابين ـ وإن تكلم فيه بعض الناس ـ يكون حديثه حجة، لروايتهما عنه في الصحيح، إذ كانا رحمة الله عليهما لم يخرجا إلا عن ثقة عدل، حافظ [2].

---

(١) ١/٨ – ١٠.

(٢) الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر ١/٣.

٢ ـ وقال ابن دقيق العيد:
ولمعرفة كون الراوي ثقة، طرُق منها: تخريج الشيخين أو أحدهما في الصحيح للراوي، محتجين به، وهذه درجة عالية، لما فيها من الزيادة على الأول، وهو إطباق جمهور الأمَّة أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة، وهذا معنى لم يحصل لغير من خُرِّج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذكر فيهما وقد وجد فيها هؤلاء الرجال المخرج عنهم في الصحيح من تكلّم فيه بعضهم، وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المَقْدِسي [(١)] يقول في الرجل الذي يُخَرَّج عنه في الصحيح: هذا جَاز القَنْطَرَة؛ يعني بذلك أنه لا يُلتفتُ إلى ما قيل فيه، وهكذا نعتقد به ونقول، ولا نخرج عنه إلاَّ ببيان شافٍ وحجَّة ظاهرة، تزيد في غلبة الظنّ على المعنى الذي قدَّمناه، من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما، نعم، يمكن أن يكون للترجيح مدخل عند تعارض الروايات فيكون من لم يتكلم فيه أصلاً راجحاً على من قد تُكلّم فيه، وإن كانا جميعاً من رجال الصحيح، وهذا عند وقوع التعارض[(٢)].

٣ ـ وقال الذهبي: من أخرَج له الشيخان على قسمين: أحدُهما: ما احتجَّا به في الأصول، وثانيهما: من خرَّجا له متابعة، وشَهَادَةً واعتباراً، فمن احتجَّا به أو أحدُهما، ولم يُوثَّق، ولا غُمِزَ، فهو ثقة، حديثُه قوي، ومن احتجَّا به أو أحدُهما، وتُكلّم فيه: فتارةً يكون الكلامُ فيه تعنُّتاً، والجمهورُ على توثيقِه، فهذا حديثُهُ قويّ أيضاً، وتارةً يكون الكلامُ في تليينِهِ وحِفظِهِ له اعتبار، فهذا حديثُهُ لا يَنحطُّ عن مرتبة الحسَن، التي قد نُسمِّيها: من أدنى درجات الصحيح، فما في الكتابين بحمد الله رجلٌ احتجَّ به البخاريُّ أو مسلمٌ في الأصول، ورواياته ضعيفة، بل

(١) هو الشيخ الإمام الحافظ الكبير المتقن المفتي شرف الدين علي بن المفضل بن علي بن مفرج بن حاتم بن حسن بن جعفر أبو الحسن المقدسي ثم الاسكندراني المالكي المتوفي سنة إحدى عشرة وست مئة ودفن بسفح المقطم. سير أعلام النبلاء ٦٦/٢٢ رقم « ٤٩ ».

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ص/٤٢٥ ــ ٤٢٩.

حَسَنَةً أو صحيحة، ومن خَرَّجَ له البخاريُّ أو مسلمٌ في الشواهد والمتابَعات، ففيهم من في حِفظِه شيء، وفي توثيقه تردُّد، فكلُّ من خُرِّجَ له في الصحيحين، فقد قفزَ القنْطرة، فلا مَعْدِلَ عنه إلا ببرهانٍ بَيِّن، نعم، الصحيحُ مراتب، والثقاتُ طبَقات، فليس مَنْ وُثِّق مطلقاً كمن تُكلِّمَ فيه، وليس من تُكلِّم في سُوءِ حفظِه واجتهادِه في الطَّلَب،كمن ضعَّفوه ولا من ضعَّفوه ورَوَوْا له كمن تركوه، ولا من تركوه كمن اتَّهموه وكذَّبوه [1].

٤ ـ وقال ابن حجر [2]: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان، مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما هذا إذا خرج له في الأصول فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط، وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقا أو في ضبطه لخبر بعينه، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح، فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء؛ البدعة أو المخالفة أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع في السند بأن يدعي في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل:

فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفا بالعدالة فمن زعم أن أحدا منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحدا ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلا كما سنبينه.

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث ص/٧٩، ٨٠.

(٢) من هنا إلى آخر المبحث منقول من هدي الساري ص/٤٠٣، ٤٠٤.

وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مرويا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق وأن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سيء الحفظ أوله أو أهام أوله مناكير وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند البخاري من الرواية عن أولئك.

وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة فإذا روى الضابط والصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، فهذا شاذ وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكرا وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير.

وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري لما علم من شرطه ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض وإلا فلا.

وأما البدعة؛ فالموصوف بها أما أن يكون ممن يكفر بها، أو يفسق، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي، أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة.

والمفسق بها كبدع الخوارج، والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافا ظاهرا لكنه مستند إلى تأويل ظاهرة سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب، مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفا بالديانة والعبادة، فقيل: يقبل مطلقا، وقيل: يرد مطلقا، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية، أو غير داعية، فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وهذا

المذهب هو الأعدل، وصارت إليه الطوائف من الأئمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر، ثم اختلف القائلين بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاده تفصيلا، فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينها ويحسنها ظاهرا، فلا تقبل، وإن لم تشتمل، فتقبل، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية، فقال: إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلا، وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلا هل ترد مطلقا، أو تقبل مطلقا ؟ مال أبو الفتح القشيري [1] إلى تفصيل آخر فيه، فقال: إن وافقه غيره، فلا يلتفت إليه هو، إخمادا لبدعته وإطفاء لناره، وإن لم يوافقه أحد، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه، وتحرزه عن الكذب، واشتهاره بالدين، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته، والله أعلم.

واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبه لذلك، وعدم الاعتداد به إلا بحق، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا، فضعفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق، وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره، أو للتحامل بين الأقران، وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه، أو أعلى قدرا، أو أعرف بالحديث، فكل هذا لا يعتبر به.

***

(١) هو ابن دقيق العيد وكلامه في الاقتراح ص/٤٤٣.

« المبحث الثاني »
«في الرواة الذين تكلم فيهم الأزدي وأخرج لهم مسلم دون البخاري»

(١) « م ٤ » أبان بن تغلب [١] الرَّبَعي أبو سعد الكوفي.

روى عن أبي إسحاق السبيعي، والحكم بن عتيبة، وأبي جعفر الباقر، وغيرهم. وروى عنه موسى بن عقبة، وشعبة، وحماد بن زيد، وآخرون.

* قال الأزدي زائغ مذموم المذهب، كان غاليا في التشيع وما أعلم به في الحديث بأسا [٢].

* قلت: قال ابن عجلان: حدثنا أبان بن تغلب رجل من أهل العراق من النساك ثقة [٣].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سئل أبي عن أبان بن تغلب وزياد ابن خيثمة ؟ فقال: أبان ثقة، كان شعبة يحدث عنه، قيل له: أبان وإدريس الأودي قال: أبان أكثر [٤].

وقال أبو داود: سمعت أحمد قال: أبان بن تغلب ثبت الحديث [٥].

وقال ابن معين [٦]، والنسائي [٧]: ثقة.

وقال ابن سعد: وكان ثقة، روى عنه شعبة [٨].

وقال الجوزجاني: مذموم المذهب مجاهر زائغ [٩].

وقال العقيلي: حدثنا محمد بن سعيد بن بلج الرازي، قال سمعت عبد الرحمن ابن الحكم بن بشير بن سلمان يذكر عن أبيه قال: مررت مع عمرو بن قيس

---

(١) بفتح التاء المثناة من فوق، وسكون الغين المعجمة، وكسر اللام تليها موحدة. توضيح المشتبه ٢/٤٠، المغني في ضبط أسماء الرجال ص/٤٩.

(٢) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١/١٥٩ رقم « ١٧٣ ».

(٣) المصدر السابق ١/١٥٨ رقم « ١٧٣ ».

(٤) الجامع في العلل لأحمد ٢/١٩٤ رقم « ١٨٠٣ ».

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص/٣٠٧ رقم « ٣٩٩ ».

(٦) الجرح والتعديل ٢/٢٩٧ رقم « ١٠٩٠ ».

(٧) تهذيب الكمال ٢/٧ رقم « ١٣٥ ».

(٨) الطبقات الكبرى ٦/٣٤٢ رقم « ٢٥٩٤ ».

(٩) أحوال الرجال ص/٦٧ رقم « ٧٤ »، وقد قال ابن عدي: وقول السعدي مذموم المذهب مجاهر؛ يريد به أنه كان يغلو في التشيع لم يرد به ضعفا في الرواية [٥].

بأبان بن تغلب فسلمنا عليه فرد ردا ضعيفا فقال لي عمرو إن في قلوبهم غلا على المؤمنين ولو صلح لنا أن لا نسلم عليهم ما سلمنا عليهم، قال: وسمعت أبا عبد الله يذكر عن أبان أدب وعقل وصحة حديث إلا أنه كان فيه غلو في التشيع [1].

وقال أبو حاتم: ثقة صالح [2].

وقال ابن عدي: ولأبان أحاديث ونسخ، وأحاديثه عامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وهو من أهل الصدق في الروايات، وإن كان مذهبه مذهب الشيعة، وهو معروف في الكوفة وقد روى نحوا أو قريبا من مئة حديث، وهو في الرواية صالح لا بأس به [3].

---

(١) الضعفاء للعقيلي ٤٧/١ رقم « ٢٠ »، وقال مغلطاي: وقال أبو جعفر العقيلي في « كتاب الجرح والتعديل »: سمعت أبا عبد الله يذكر عنه عقلا وأدبا وصحة حديث إلا أنه غلا في التشيع، وكان ينال من عثمان رضي الله عنه. إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١٥٨/١ رقم « ١٧٣ ».

قلت: هذا وهم وقع فيه مغلطاي، فالعقيلي لم يسمع هذا الكلام، من أبي عبد الله؛ وهو عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سلمان، وإنما رواه عن محمد بن سعيد بن بلج الرازي، عن عبد الرحمن بن الحكم، كما سلف، وقد نقل مغلطاي من كتاب ابن خلفون الكلام السابق عند العقيلي، وفي آخره قال عبد الرحمن: كان به غلو في التشيع. إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١٥٨/١ رقم « ١٧٣ ».

وفيه تسمية أبي عبد الله المذكور عند العقيلي، وأنه عبد الرحمن؛ وهو ابن الحكم، وثم رجل بينه، وبين العقيلي، كما سلف، لكن مغلطاي لم يستفد من هذا النقل، وقد تابع مغلطاي على وهمه ابن حجر في تهذيب التهذيب، وهذا من عيوب متابعة المتأخر للمتقدم في نقله، من غير مراجعة.

ومما يدل على صحة ما ذكرت أن ابن أبي حاتم قال: حدثنا محمد بن سعيد المقرئ، قال: سمعت عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سلمان يذكر عن أبان بن تغلب صحة حديث وأدب وعقل. الجرح والتعديل ٢٩٧/٢ رقم « ١٠٩٠ ».

وقد وهم الدكتور زياد محمد منصور في تعليقه على سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص/٣٠٧ رقم « ٣٩٩ » فظن أن هذا الكلام لأحمد بن حنبل !!.

(٢) الجرح والتعديل ٢٩٧/٢ رقم « ١٠٩٠ ».

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٩٠/١ رقم « ٢٠٧ »، وقد ذكر كلامَ ابن عديٍّ ابنُ حجر في تهذيب التهذيب ٩٣/١، ٩٤ رقم « ١٦٦ » ثم عقبه بقوله: هذا قول منصف، =

وذكره ابن حبان في الثقات [1].

وقال أبو عبد الله الحاكم: أبان بن تغلب ثقة مخرج حديثه في الصحيحين وكان قاص الشيعة [2]

وذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث في النوع التاسع والأربعين في جملة الأئمة الثقات المشهورين [3].

وقال الذهبي: ثقة شيعي [4].

وقال أيضا: صدوق مشهور [5].

وقال أيضا: شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته [6].

=وأما الجوزجاني فلا عبرة بحطه على الكوفيين، فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن عليا كان مصيبا في حروبه، وأن مخالفه مخطيء مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذا كان معتقد ذلك ورعا دينا صادقا مجتهدا فلا ترد روايته بهذا لاسيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة.

قلت: وإنما قال ابن حجر: وأما الجوزجاني فلا عبرة بحطه على الكوفيين؛ لأن الجوزجاني كان ناصبيا، قال ابن حجر: الجوزجاني كان ناصبيا منحرفا عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان والصواب موالاتهما جميعا، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع. هدي الساري ص/٤١٠.

(١) ٦٧/٦.

(٢) معرفة علوم الحديث النوع الثاني والثلاثين ص/١٣٦.

(٣) ص/٢٤٥.

(٤) الكاشف ٣٢/١ رقم « ١٠٣ ».

(٥) من تكلم فيه وهو موثق للذهبي ص/٢٨ رقم « ١ ».

(٦) ميزان الاعتدال ١١٨/١، ١١٩ رقم « ٢ »، وتتمة كلامه ثم: فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان ؟ فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة ؟ وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبى بكر وعمر رضى الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضا فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلا=

وقال ابن حجر: ثقة تكلم فيه للتشيع [1].
مات سنة أربعين، وقيل: سنة إحدى وأربعين ومئة [2].
روى له الجماعة إلا البخاري.

*** الترجيح:**

هـذا الرجـل قد وثقه جمـهور الأئمة كما سلف، ومنهم أبو حـاتم الرازي؛ وهو من المتعنتين في نقد الرجال [3]، والنسائي، وهـو أيضا مـن المتعنتين في النقد [4]، فلا يكاد يوثق رجـلا إلا بعد الجهد [5]، وإذا اتفق أبو حاتم، والنسائي على توثيق رجل، فلا يعدل عن توثيقهما إلا بحجة ظاهرة، وبرهان دامغ، لأنهما لا يوثقان إلا رجلا صحيح الحديث، فإذا انضم إلى توثيقهما توثيق من سلف من الأئمة لأبان، يكون ثقة مع تشيعه، ولا التفات إلى قول من حطه عن رتبة الثقة.

وأما الأزدي فقد تكلم في الرجل بسبب تشيعه، ثم ختم كلامه بقوله: وما أعلم به في الحديث بأسا، وقد قلد في صدر كلامه الجوزجانيَّ، وما أنصف كلاهما

= صادقا ولا مأمونا، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله ! حاشا وكلا، فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا رضى الله عنه، وتعرض لسبهم، والغالي في زماننا وعرفنا هو الذى يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضا، فهذا ضال معثر.

(١) تقريب التهذيب ص/٨٧ رقم « ١٣٦ ».

(٢) الثقات لابن حبان ٦٧/٦، تهذيب التهذيب ٩٤ رقم « ١٦٦ ».

(٣) قال الحافظ الذهبي: إذا وثق أبو حاتم رجلا فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلا صحيح الحديث، وإذا لين رجلا، أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك. سير أعلام النبلاء ٢٦٠/١٣.

(٤) صرح بذلك الحافظ شمس الدين الذهبي فقال: وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد. سير أعلام النبلاء ٢٢٨/٩.

(٥) قاله الإمام الذهبي في المغني في الضعفاء ٢٣٩/٢.

الرجل، وبناء على هذا يكون كلام الأزدي مرجوحا، فالأئمة قد وثقوا أبان مع تشيعه، وقولهم فيه هو المعتمد الراجح، وخلاصة حال أبان أنه شيعي ثقة.

***

(٢) رقم « م ٤ » إسماعيل بن رجاء بن ربيعة الزُّبَيْدِي أبو إسحاق الكوفي.

روى عن أبيه، وإبراهيم بن يزيد النخعي، وعبد الله بن أبي الهذيل وغيرهم.

وروى عنه شعبة، والمسعودي، وفطر بن خليفة وجماعة.

* قال الأزدي: منكر الحديث [١].

* قلت: قال ابن معين [٢]، والعجلي [٣]، وأبو حاتم [٤]، والنسائي [٥]: ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات [٦].

روى له الجماعة سوى البخاري.

* الترجيح:

قلت: هذا الرجل قد وثقه الأئمة، ومنهم أبو حاتم، والنسائي، وهما من المتعنتين في نقد الرجال، كما تقدم في رقم « ١ »، فلا يعدل عن توثيقهما إلا بدليل.

وأما الأزدي فقال وحده: منكر الحديث، ولا عبرة بكلامه إذا خالف الأئمة، والراجح في إسماعيل بن رجاء أنه ثقة.

***

(٣) « م د س » إسماعيل بن سميع الحنفي أبو محمد الكوفي بياع السَّابري [٧].

روى عن أنس بن مالك، ومالك بن عمير الحنفي، وأبي رزين الأسدي، وغيرهم.

---

(١) ميزان الاعتدال ٣٨٤/١ رقم « ٨٧٤ ».
(٢) الجرح والتعديل ١٦٨/٢ رقم « ٥٦٥ ».
(٣) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٦٥ رقم « ٨٦ ».
(٤) الجرح والتعديل ١٦٨/٢ رقم « ٥٦٥ ».
(٥) تهذيب الكمال ٩١/٣ رقم « ٤٤٣ ».
(٦) ٢٩/٦.
(٧) السابري: بفتح السين المهملة، وبعدها الألف، ثم الباء الموحدة، وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى نوع من الثياب يقال لها: السابرية. الأنساب للسمعاني ١٩٤/٣.

وروى عنه شعبة، والثوري، وحفص بن غياث، وجماعة.

*** قال الأزدي: كان مذموم الرأي غير مرضى المذهب يرى رأي الخوارج، فأما الحديث فلم يكن به بأس فيه [١].**

*** قلت: قال محمد بن حميد عن جرير: كان يرى رأي الخوارج كتبت عنه ثم تركته [٢].**

وقال يحيى القطان: لم يكن به بأس في الحديث [٣].

وقال ابن عيينة: كان بيهسيا فلم أذهب إليه ولم أقربه [٤].

وقال أبو نعيم: إسماعيل بيهسي [٥] جاور المسجد أربعين سنة لم ير في جمعة ولا جماعة [٦].

وقال أحمد: ثقة، وتركه زائدة لمذهبه [٧].

وقال مرة: ليس به بأس [٨].

وقال مرة أخرى: صالح [٩].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ١٧٨/٢ رقم « ٤٩٢ »، تهذيب التهذيب ٣٠٥/١ رقم « ٥٥٩ ».

(٢) الضعفاء للعقيلي ٩٣/١ رقم « ٨٦ »، الكامل لابن عدي ٢٨٧/١ رقم « ١٢٣ ».

(٣) التاريخ الكبير للبخاري ٣٥٦/١ رقم « ١١٢٤ »، الجرح والتعديل ١٧١/٢ رقم « ٥٧٩ ».

(٤) الضعفاء للعقيلي ٩٣/١ رقم « ٨٦ ».

(٥) البيهسية طائفة من الخوارج ينسبون إلى أبي بيهس بموحدة مفتوحة بعدها مثناة من تحت ساكنة وهاء مفتوحة وسين مهملة؛ هيصم بن جابر من بني سعد بن ضبيعة، رأس البيهسية فرقة من طوائف الخوارج من الصفرية، وهو موافق لهم في وجوب الخروج على أئمة الجور وكل من لا يعتقد معتقدهم عندهم كافر لكن خالفهم بأنه يقول أن صاحب الكبيرة لا يكفر إلا إذا رفع إلى الإمام فأقيم عليه الحد فإنه حينئذ يحكم بكفره، وقد كان الحجاج طلبه أيام الوليد، فهرب إلى المدينة، فطلبه بها عثمان بن حيان المري، فظفر به، وحبسه، ثم قتله بأمر من الوليد سنة ٩٤ هـ. الملل والنحل للشهرستاني ١٤٤/١، ١٤٥، تهذيب التهذيب ٣٠٥/١، الأعلام للزركلي ١٠٥/٨.

(٦) الضعفاء للعقيلي ٩٣/١ رقم « ٨٦ ».

(٧) تهذيب الكمال ١٠٨/٣ رقم « ٤٥٢ ».

(٨) علل أحمد رواية المروذي المطبوع مع الجامع في العلل لأحمد ٢٥/١.

(٩) الجرح والتعديل ١٧٢/٢ رقم « ٥٧٩ ».

وقال ابن الجنيد: قلت ليحيى بن معين: إن يحيى بن سعيد سئل عن إسماعيل بن سميع، فقال: إنما تركه زائدة لأنه صُفْري، وأما الحديث فلا بأس به، فقال لي يحيى بن معين: إسماعيل بن سميع ثقة [1].

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة مأمون [2].

وقال ابن أبي مريم عنه: ثقة [3].

وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله [4].

وقال ابن نمير، والعجلي: ثقة [5].

وقال الآجري عن أبي داود: ثقة إلا أنه كان بيهسيا يرى رأي الخوارج [6].

وقال أبو حاتم: صدوق صالح [7].

وقال الفسوي: لا بأس به [8].

وقال النسائي: ليس به بأس [9].

وقال الساجي: كان مذموما في رأيه [10].

وذكره ابن حبان في الثقات [11] وقال: وقد قيل له إنه كان بيهسيا يرى رأي الشراة.

وقال ابن عدي: حسن الحديث يعز حديثه، وهو عندي لا بأس به [12].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/٧٢ رقم « ٣٢١ ».
(٢) الجرح والتعديل ١٧٢/٢ رقم « ٥٧٩ ».
(٣) الكامل لابن عدي ٢٨٧/١ رقم « ١٢٣ ».
(٤) الطبقات الكبرى ٣٣٤/٦ رقم « ٢٥٣٦ ».
(٥) إكمال تهذيب الكمال ١٧٨/٢ رقم « ٤٩٢ »، تهذيب التهذيب ٣٠٥/١ رقم « ٥٥٩».
(٦) سؤالات الآجري لأبي داود ٢١٥/١، ٢١٦ رقم « ٢٢٢ ».
(٧) الجرح والتعديل ١٧٢/٢ رقم « ٥٧٩ ».
(٨) المعرفة والتاريخ ١٠٢/٣.
(٩) تهذيب الكمال ١٠٩/٣ رقم « ٤٥٢ ».
(٨) إكمال تهذيب الكمال ١٧٩/٢ رقم « ٤٩٢ »، تهذيب التهذيب ٣٠٦/١ رقم « ٥٥٩».
(٩) الثقات لابن حبان ٣١/٦.
(١٠) الكامل لابن عدي ٢٨٧/١ رقم « ١٢٣ ».

وقال الحاكم: قرأت بخط أبي عمرو المستملي: سئل محمد بن يحيى عن إسماعيل بن سميع، فقال: كان بيهسيا كان ممن يبغض عليا، قال: وسمعت أبا على الحافظ: يقول كوفي قليل الحديث ثقة (١).

وقال الذهبي: ثقة فيه بدعة (٢).

وقال ابن حجر: صدوق تكلم فيه لبدعة الخوارج (٣).

روى له مسلم، وأبو داود، والنسائي.

*** الترجيح:**

هذا الراوي قد وثقه جمهور الأئمة، وقال بعضهم: لا بأس به، ونحوه، والراجح فيه أنه ثقة، لأنه رأي الجمهور (٤)، وإنما أعرض البعض عن حديثه بسبب بدعته، وكذلك من زحزحه عن رتبة الثقة، إنما نَحّاه عنها لأجل بدعته.

وأما قول الأزدي فيه؛ فصدر كلامه صحيح، وافقه عليه الأئمة، وأما آخر كلامه فمرجوح لمخالفته رأي الجمهور، الذين وثقوا الرجل، وخلاصة حاله أنه ثقة، إلا أنه كان بيهسيا يرى رأي الخوارج.

***

(١) إكمال تهذيب الكمال ٢/١٧٨ رقم « ٤٩٢ »، تهذيب التهذيب ١/٣٠٥، ٣٠٦ رقم« ٥٥٩ ».

(٢) الكاشف ١/٧٧ رقم « ٣٨٥ ».

(٣) تقريب التهذيب ص/١٠٨ رقم « ٤٥٢ ».

(٤) فقد نقل الحافظ شمس الدين الذهبي عن ابن معين أنه قال في الشافعي: « ليس بثقة »، ثم قال الذهبي: قد آذى ابن معين نفسه بذلك، ولم يلتفت الناس إلى كلامه في الشافعي، ولا إلى كلامه في جماعة من الأثبات كما لم يلتفتوا إلى توثيقه لبعض الناس، فإنا نقبل قوله دائما في الجرح والتعديل، ونقدمه على كثير من الحفاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثيق من لينه الجمهور، أو بتضعيف من وثقه الجمهور وقبلوه، فالحكم لعموم أقوال الأئمة لا لمن شذ. ا. هـ ينظر: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي ص/٢٩، ٣٠، وقال أيضا: نحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صوابا، وأندرهم خطأ، وأشدهم إنصافا، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح، فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه، فتندم، ومن شذ منهم، فلا عبرة به. سير أعلام النبلاء ١١/٨٢.

(٤) « م ت س » أيوب بن خالد بن صفوان بن أوس بن جابر الأنصاري، كان ينزل بَرْقة.

روى عن أبيه، وعبد الله بن رافع؛ مولى أم سلمة، وميمونة بنت سعد، وجابر بن عبد الله، وزيد بن خالد الجهني.

وروى عنه إسماعيل بن أمية، وموسى بن عبيدة الربذي، ويزيد ابن أبي حبيب، وغيرهم.

قال المزي: فرق أبو زرعة، وأبو حاتم بين أيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري يروى عن أبيه عن جده [1]، وبين أيوب بن خالد بن صفوان [2]، وجعلهما ابن يونس واحدا.

ورجح الحسينيُّ ما ذهب إليه أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، فقال: وهو الصواب [3].

وتعقبه ابن حجر فقال: بل الراجح ما قال ابن يونس، وأبو أيوب جد أيوب ابن خالد بن صفوان لأمه، لأن أمه هي عمرة بنت أبي أيوب، وقد سبق ابنَ يونس إلى ما صوبه البخاريُّ، وتبعه ابن حبان [4] ، ورجحه الخطيب، وقد أشار المزي إلى الاختلاف فيه وأوضحت ذلك في تهذيب التهذيب [5].

*** قال الأزدي: أيوب بن خالد، ليس حديثه بذاك، تكلم فيه أهل العلم بالحديث، وكان يحيى بن سعيد ونظراؤه لا يكتبون حديثه.**

*** قلت: ذكره ابن حبان في الثقات [6].**

وقال ابن حجر: فيه لين [7].

---

(١) الجرح والتعديل ٢٤٥/٢ رقم « ٨٧٤ ».

(٢) المصدر السابق ٢٤٥/٢ رقم « ٨٧٣ ».

(٣) التذكرة ١٤٥/١ رقم « ٥٩٩ ».

(٤) الثقات لابن حبان ٥٤/٦.

(٥) تعجيل المنفعة ص/٥٥ رقم « ٧٨ »، تهذيب التهذيب ٤٠١/١ رقم « ٧٣٩ »، وفيه: وسبب ذلك أن خالد بن صفوان والد أيوب، وأمه عمرة بنت أبي أيوب الأنصاري، فهو جده لأمه، فالأشبه قول ابن يونس، فقد سبقه إليه البخاري، وذكره ابن حبان في الثقات ورجحه الخطيب.

(٦) الثقات لابن حبان ٥٤/٦.

(٧) تقريب التهذيب ص/١١٨ رقم « ٦١٠ ».

روى له مسلم والترمذي والنسائي.

*** الترجيح:**

قلت: هذا الراوي قد احتج به مسلم في صحيحه، وأخرج له حديثا واحدا من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ؛ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي، فَقَالَ «خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ... » الحديث، لكن هذا الحديث أعله الحفاظ بالوقف، وهو الصواب [1]، فلا يرفع

---

(١) قال البيهقي: زعم بعض أهل العلم بالحديث أنه غير محفوظ لمخالفته ما عليه أهل التفسير وأهل التواريخ، وزعم بعضهم أن إسماعيل بن أمية إنما أخذه، عن إبراهيم ابن أبي يحيى، عن أيوب بن خالد، وإبراهيم غير محتج به، ثم أخرج البيهقي من طريق محمد بن نصر عن محمد بن يحيى، قال: سألت علي بن المديني عن حديث أبي هريرة، رضي الله عنه: خلق الله التربة يوم السبت فقال علي: هذا حديث مدني رواه هشام ابن يوسف، عن ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن أبي رافع مولى أم سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه... قال علي بن المديني: وما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا من إبراهيم بن أبي يحيى قال البيهقي: وقد تابعه على ذلك موسى ابن عبيدة الربذي، عن أيوب بن خالد، إلا أن موسى بن عبيدة ضعيف، وروي عن بكر بن الشرود، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم، عن أيوب بن خالد، وإسناده ضعيف والله أعلم. الأسماء والصفات ٢/٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٦ رقم « ٨١٢ »، « ٨١٣ ».

وقال ابن تيمية: هو حديث معلول قدح فيه أئمة الحديث كالبخاري، وغيره قال البخاري: الصحيح أنه موقوف على كعب، وقد ذكر تعليله البيهقي أيضا وبينوا أنه غلط ليس مما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو مما أنكر الحذاق على مسلم إخراجه إياه. مجموع الفتاوى ١٧/١٣١.

وقال ابن القيم: هذا الحديث في صحيح مسلم ولكن وقع الغلط في رفعه وإنما هو من قول كعب الأحبار كذلك قال إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه الكبير، وقاله غيره من علماء المسلمين أيضا، وهو كما قالوا؛ لأن الله أخبر أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وهذا الحديث يقتضي أن مدة التخليق سبعة أيام والله تعالى أعلم. المنار المنيف ص/٦٢.

وقال ابن كثير: وقد تكلم في هذا الحديث علي ابن المديني والبخاري والبيهقي وغيرهم من الحفاظ قال البخاري في التاريخ « ١/٤١٣، ٤١٤ »: وقال بعضهم عن كعب وهو أصح؛ يعني أن هذا الحديث مما سمعه أبو هريرة وتلقاه من كعب الأحبار فإنهما =

احتجاج مسلم به في صحيحه من شأنه؛ لأن الحديث الذي خرجه له لا يصح، ولم يخرج له غيره.

وأما ذكر ابن حبان له في كتاب الثقات، فليس بكاف لتوثيقه عند الجمهور، لأنه لم يصرح بتوثيقه، وابن حبان يورد في كتابه هذا بجانب الثقات، المجاهيلَ إما عينا، وإما حالا [1].

=كانا يصطحبان ويتجالسان للحديث، فهذا يحدثه عن صحفه، وهذا يحدثه بما يصدقه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فكان هذا الحديث مما تلقاه أبو هريرة عن كعب عن صحفه، فوهم بعض الرواة فجعله مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأكد رفعه بقوله « أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي »، ثم في متنه غرابة شديدة، فمن ذلك أنه ليس فيه ذكر خلق السموات، وفيه ذكر خلق الأرض وما فيها في سبعة أيام، وهذا خلاف القرآن لأن الأرض خلقت في أربعة أيام ثم خلقت السموات في يومين من دخان، وهو بخار الماء الذي ارتفع حين اضطرب الماء العظيم الذي خلق من زبدة الأرض بالقدرة العظيمة البالغة. البداية والنهاية ٣٢/١، ٣٣.

وقال ابن كثير أيضا: هذا الحديث من غرائب صحيح مسلم، وقد تكلم عليه علي ابن المديني، والبخاري، وغير واحد من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب، وأن أبا هريرة إنما سمعه من كلام كعب الأحبار، وإنما اشتبه على بعض الرواة فجعلوه مرفوعا، وقد حرر ذلك البيهقي. تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣٣٦/١.

وبالغ الزركشي فمثل به للموضوع الذي استدل العلماء على وضعه بمخالفته لنص الكتاب !!، فقال: وجعلوا من دلائل الوضع أيضا أن يخالف نص الكتاب كما قال علي ابن المديني في حديث إسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد عن أبي رافع عن أبي هريرة يرفعه « خلق الله التربة يوم السبت » الحديث قال: لعل إسماعيل سمعه من إبراهيم ابن أبي يحيى وقال البخاري: الصواب أنه من قول كعب الأحبار: وكذا ضعفه البيهقي وغيره من الحفاظ وقالوا هو خلاف ظاهر القرآن من أن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام والحديث أخرجه مسلم في صحيحه من جهة ابن جريج عن إسماعيل به. النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٢٦٨/٢، ٢٦٩.

قلت: كلا ما هو بموضوع بل موقوف.

(١) أفصح ابن حبان عن قاعدته في التوثيق، فقال: إن العدل من لم يعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل، إذا لم يبين ضده، إذ لم يكلف الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم، الثقات لابن حبان ١٣/١، مقدمة لسان الميزان ٢٠٩/١، وقال في المجروحين في ترجمة عائذ الله المجاشعي ١٩٢/٢، ١٩٣: الناس أحوالهم على =

وأما كلام الأزدي فيه فيناقض بعضه بعضا، فإنه قال أولا: « ليس حديثه بذاك، تكلم فيه أهل العلم بالحديث »، وهذا جرح هين، ثم قال في آخر كلامه: « وكان يحيى بن سعيد ونظراؤه لا يكتبون حديثه »، وهذا جرح شديد يسقط الراوي، فإن الذي لا يكتب حديثه، هو من يتهم بالكذب، أو يُزن في دينه ببدعة تسقطه، وقد أصاب الأزدي في صدر كلامه، لكنه لم يسم لنا أهل العلم الذين ذكر في أول كلامه أنهم تكلموا فيه، فمن هم ؟ لا أعلم منهم أحدا، فلعل هذا من كيس الأزدي، وخلاصة حال الراوي أنه فيه لين، كما قال ابن حجر.

***

=الصلاح، والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، فيجرح الراوي بما ظهر منه من الجرح، هذا حكم المشاهير من الرواة، وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلها، وقد تعقبه ابن حجر فقال: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان، من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه، كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه، مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، مقدمة لسان الميزان ١/٢٠٨، ٢٠٩، وقال السخاوي: في حديثه عن الثقات لابن حبان: هو أحفلها – يعني أحفل المصنفات في الثقات – لكنه يدرج فيهم من زالت جهالة عينه، بل ومن لم يرو عنه إلا واحد ولم يظهر فيه جرح، وذلك غير كاف في التوثيق عند الجمهور، وربما يذكر فيهم من أدخله في الضعفاء إما سهوا، أو غير ذلك، فتح المغيث للسخاوي ٣/٢٦٤، وقد ذكر الشيخ المعلمي اليماني درجات التوثيق عند ابن حبان فقال: الأولى: أن يصرح به كأن يقول: « كان متقنا »، أو « مستقيم الحديث »، أو نحو ذلك، الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم، الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة، الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة، الخامسة: ما دون ذلك، فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل، والله أعلم. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ١/٤٣٧، ٤٣٨.

والذي أراه: أن من ذكره ابن حبان في كتاب الثقات ولم يتكلم فيه أحد من أئمة الجرح والتعديل، لا يخلو من حالتين: الأولى: أن يصرح ابن حبان بتوثيقه، والأخرى: أن لا يصرح بتوثيقه بل يكتفي بذكره، في كتابه فقط كما هو غالب صنيعه فيه، فأما من صرح بتوثيقه فهو ثقة، وإن تفرد عنه راو واحد، فلا يضره تفرد من تفرد عنه مع تصريح ابن حبان بتوثيقه، وأما من لم يصرح بتوثيقه، فإن تفرد عنه راو واحد، فهو مجهول، وإلا فهو مستور، هذا هو تحقيق القول في توثيق ابن حبان، والله أعلم.

(٥) « بخ م د ت ق » الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن جمحة بن سفيان ابن الحارث بن عمرو بن عبيد بن رؤاس وهو الحارث بن كلاب الرؤاسي الكوفي أبو وكيع.

روى عن أبي إسحاق السبيعي، وعطاء بن السائب، وسماك بن حرب، وغيرهم.

وروى عنه ابنه وكيع، وابن مهدي، وأبو الوليد الطيالسي، وجماعة.

* قال الأزدي: يتكلمون فيه، وليس بالمرضى عندهم [١].

* قلت: قال ابن سعد: ولي بيت المال ببغداد في خلافة هارون، وكان ضعيفا في الحديث عسرا [٢].

وقال جعفر الطيالسي عن ابن معين: ما كتبت عن وكيع عن أبيه، ولا عن قيس شيئا قط [٣].

وقال ابن أبي خيثمة عنه: ضعيف الحديث، وهو أمثل من أبي يحيى الحماني [٤].

وقال عثمان الدارمي عنه: ليس به بأس [٥].

وقال ابن أبي مريم عنه: ليس به بأس، يكتب حديثه، وقال في موضع آخر: هو ثقة [٦].

وقال الدوري عنه: ثقة [٧].

وقال ابن عمار ضعيف [٨].

وقال البخاري: صدوق [٩].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١٧٦/٣ رقم « ٩٥٢ ».

(٢) تاريخ بغداد ٢٥٢/٧ رقم « ٣٧٤٣ ».

(٣) المصدر السابق نفس الموضع.

(٤) الجرح والتعديل ٥٢٣/٢ رقم « ٢١٧٥ ».

(٥) الكامل لابن عدي ١٦٣/٢ رقم « ٣٥٢ »، تاريخ بغداد ٢٥٢/٧ رقم « ٣٧٤٣ ».

(٦) الكامل لابن عدي ١٦٢/٢ رقم « ٣٥٢ ».

(٧) ١٩٦/١ رقم « ١٢٥٦ ».

(٨) تاريخ بغداد ٢٥٣/٧ رقم « ٣٧٤٣ ».

(٩) علل الترمذي الكبير ص/٣٩٤ رقم « ١٢٦ ».

وقال العجلي: لا بأس به، وابنه أنبل منه (١).

وقال يعقوب بن سفيان: حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك: حدثنا أبو وكيع، وكان ثقة (٢).

وقال أبو داود: ثقة (٣).

وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه، ولا يحتج به (٤).

وقال النسائي: ليس به بأس (٥).

وقال ابن عدي: ولأبي وكيع هذا أحاديث صالحة، وروايات مستقيمة، وحديثه لا بأس به، وهو صدوق، ولم أجد في حديثه منكرا فأذكره، وعامة ما يرويه عنه ابنه وكيع، وقد حدث عنه غير وكيع الثقات من الناس (٦).

وقال البرقاني: سألت الدارقطني عن الجراح أبي وكيع ؟ فقال: ليس بشيء، هو كثير الوهم، قلت: يعتبر به ؟ قال: لا (٧).

وأورده ابن حبان في المجروحين (٨)، وقال: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، وزعم يحيى بن معين أنه كان وضاعا للحديث.

وقال الذهبي: صدوق (٩).

وقال ابن حجر: صدوق يهم (١٠).

وروى له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

---

(١) تهذيب التهذيب ٦٧/٢ رقم « ١٠٨ ».

(٢) المعرفة والتاريخ ١٣١/٣.

(٣) سؤالات الآجري لأبي داود ٢٧١/١ رقم « ٤٠٣ »، « ٤٣٥ ».

(٤) الجرح والتعديل ٥٢٣/٢ رقم « ٢١٧٥ ».

(٥) تهذيب الكمال ٥١٩/٤ رقم « ٩١٠ ».

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ١٦٣/٢ رقم « ٣٥٢ ».

(٧) سؤالات البرقاني للدارقطني طبعة مكتبة الفاروق ص/٦١ رقم « ٦٧ ».

(٨) المجروحين ٢١٩/١، وقال علاء الدين مغلطاي: قال أبو سعد الإدريسي في كتابه « تاريخ سمرقند »: يروي عن يزيد بن أبي زياد، كذبه يحيى بن معين، وقال: كان وضاعا للحديث. إكمال تهذيب الكمال ٧٥/٣ رقم « ٩٥٢ ».

(٩) المغني في الضعفاء ٢٠١/١ رقم « ١١٠٣ ».

(١٠) تقريب التهذيب ص/١٣٨ رقم « ٩٠٨ ».

مات سنة خمس ويقال سنة ست وسبعين ومئة [1].

* الترجيح:

قلت: قد تعارض في الراوي الجرح والتعديل، والراجح فيه جانب التعديل، لأنه رأي جمهور الأئمة، وقد سَبَرَ حديثه ابن عدي وقال: ولم أجد في حديثه منكرا فأذكره.

وأمَّا ما روي عن ابن معين من أنه رماه بالوضع، فهذا لا يثبت عنه، فجمهور أصحابه قد نقلوا عنه أقواله في الجراح بن مليح، ولم يذكر أحد منهم عنه أنه رماه بالوضع، ولم يذكر ابن حبان ولا الإدريسي سندهما إلى ابن معين حتى ننظر فيه، فنقلُ هذا القول عن ابن معين بغير سند صحيح، مع مخالفته لنقل أصحابه عنه، سواءٌ هو والعدم.

وأما قول الأزدي: فهو حكاية عن أئمة الحديث، الذين تكلموا فيه، وقد علمت أن بعضهم ضعفه، كما سلف، لكنه لم يذكر أن بعضهم وثقه في المقابل، فكلامه عار من الإنصاف.

وأعدل الأقوال فيه عندي قول من قال فيه: صدوق أو ليس به بأس، ونحوه، والله أعلم.

***

(٦) « بخ م ٤ » جعفر بن سليمان الضُّبَعي، أبو سليمان البصري مولى بني الحريش، كان ينزل في بني ضبيعة، فنسب إليهم.

روى عن ثابت البناني، وسعيد الجريري، وحميد بن قيس الأعرج، وجماعة.

وروى عنه ابن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق، وجماعة.

* قال الأزدي: كان فيه تحامل على بعض السلف، وكان لا يكذب في الحديث، ويؤخذ عنه الزهد والرقائق، وأما الحديث فعامة حديثه عن ثابت وغيره فيها نظر ومنكر [2].

* قلت: قال الخضر بن محمد بن شجاع الجزري: قيل لجعفر بن سليمان: بلغنا أنك تشتم أبا بكر، وعمر، فقال: أما الشتم، فلا، ولكن بغضا يا لك [3].

---

(١) تهذيب الكمال ٥٢٠/٤ رقم « ٩١٠ ».
(٢) إكمال تهذيب الكمال ٢١٩/٣ رقم « ٩٩٣ ».
(٣) الكامل لابن عدي ١٤٥/٢ رقم « ٣٤٣ ».

قال الذهبي: فهذا غير صحيح عنه [1].

وقال ابن حبان في كتاب الثقات [2]: حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا إسحاق ابن أبي كامل، قال: حدثنا جرير بن يزيد بن هارون بين يدي أبيه قال: بعثني أبي إلى جعفر بن سليمان الضبعي فقلت له: بلغنا أنك تسب أبا بكر وعمر، قال: أما السب فلا، ولكن البغض ما شئت، قال: وإذا هو رافضي مثل الحمار.

وقال أبو الأشعث أحمد بن المقدام: كنا في مجلس يزيد بن زريع، فقال: من أتى جعفر بن سليمان وعبد الوارث، فلا يقربني، وكان عبد الوارث ينسب إلى الاعتزال، وجعفر ينسب إلى الرفض [3].

وقال أحمد بن سنان القطان: رأيت عبد الرحمن بن مهدي لا ينشط لحديث جعفر بن سليمان، قال أحمد بن سنان: وأنا أستثقل حديثه [4].

وقال البخاري: قال عبد الله: يخالف في بعض حديثه [5].

وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: لا بأس به، قيل له: إن سليمان بن حرب يقول: لا يكتب حديثه، فقال: حماد بن زيد لم يكن ينهى عنه، كان ينهى عن عبد الوارث، ولا ينهى عن جعفر، إنما كان يتشيع، وكان يحدث بأحاديث في فضل علي، وأهل البصرة يغلون في علي، فقلت: عامة حديثه رقاق، قال: نعم كان قد جمعها، وقد روى عنه عبد الرحمن، وغيره إلا أني لم أسمع من يحيى عنه شيئا، فلا أدري سمع منه أم لا ؟ [6].

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة [7]، والليث بن عبدة [8] عن يحيى بن معين: ثقة.

وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: ثقة، وكان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه [9].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧٦/٨.

(٢) ١٤٠/٦.

(٣) الضعفاء للعقيلي ٢٠٥/١ رقم « ٢٣٥ ».

(٤) الجرح والتعديل ٤٨١/٢ رقم « ١٩٥٧ ».

(٥) التاريخ الكبير للبخاري ١٩٢/٢ رقم «٢١٦١».

(٦) الجرح والتعديل ٤٨١/٢ رقم « ١٩٥٧ »، الكامل لابن عدي ١٤٥/٢ رقم « ٣٤٣ ».

(٧) الجرح والتعديل ٤٨١/٢ رقم « ١٩٥٧ ».

(٨) الكامل لابن عدي ١٤٥/٢ رقم « ٣٤٣ ».

(٩) تاريخ ابن معين برواية الدوري ١٠٤/٢ رقم «٣٥٣٣».

وقال في موضع آخر: كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وكان يستضعفه (١).

وقال أبو الحسن بن البراء عن علي بن المديني: أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها أحاديث مناكير عن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢).

وقال محمد بن سعد: كان ثقة وبه ضعف وكان يتشيع (٣).

وقال محمد بن عبد الله بن عمار: هو ضعيف (٤).

وقال الجوزجاني: روى أحاديث منكرة، وهو ثقة متماسك، كان لا يكتب (٥).

وقال العجلي: ثقة، وكان يتشيع (٦).

وقال ابن أبي شيبة: سألت عليا عن جعفر بن سليمان الضبعي فقال ثقة عندنا وقد كان يحيى بن سعيد لا يروى عنه (٧).

وقال البزار: لم نسمع أحدا يطعن عليه في الحديث، ولا في خطأ فيه إنما ذكرت عنه شيعيته، وأما حديثه فمستقيم (٨).

وذكره ابن حبان في الثقات (٩)، وقال: كان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات، غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره، ولهذه العلة ما تركوا حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها وإن كانوا ثقات واحتججنا بأقوام ثقات انتحالهم وكانتحالهم سواء غير أنهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون، وانتحال العبد

---

(١) تهذيب الكمال ٥/٤٧ رقم « ٩٤٣ ».

(٢) الجرح والتعديل ٢/٤٨١ رقم « ١٩٥٧ ».

(٣) الطبقات الكبرى ٧/٢١٢ الترجمة رقم «٣٣١٠».

(٤) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه/٤٤ رقم « ٤ ».

(٥) أحوال الرجال ص/١١٠ رقم « ١٧٣ ».

(٦) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٩٧. رقم « ٢١٢ ».

(٧) سؤالات ابن أبي شيبة ص/٥٣ رقم « ١٤ ».

(٨) تهذيب التهذيب ٢/٩٧، ٩٨ رقم « ١٤٥ ».

(٩) ٦/١٤٠، ١٤١.

بينه وبين ربه إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه، وعلينا قبول الروايات عنهم إذا كانوا ثقات على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا.

وقال ابن عدي: ولجعفر حديث صالح وروايات كثيرة وهو حسن الحديث وهو معروف في التشيع وجمع الرقاق وجالس زهاد البصرة فحفظ عنهم الكلام الرقيق في الزهد يرويه ذلك عنه سيار بن حاتم وأرجو أنه لا بأس به، والذي ذكر فيه من التشيع والروايات التي رواها التي يستدل بها على أنه شيعي وقد روى في فضائل الشيخين أيضا كما ذكرت بعضها وأحاديثه ليست بالمنكرة وما كان منها منكرا فلعل البلاء فيه من الراوي عنه وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه [1].

وقال ابن شاهين: وهذا الخلاف في جعفر من ابن عمار في ضعفه، ومن يحيى ابن سعيد في تركه لعلة المذهب لأنه يروى عنه أنه قيل له: تشتم أبا بكر وعمر؟ قال: شتما لا، ولكن بغضا ما شئت، وهو أستاذ عبد الرزاق، وقيل لعبد الرزاق: ممن أخذت التشيع ؟ فقال: من جعفر بن سليمان، وما رأيت من طعن في حديثه إلا محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي [2].

وقال الذهبي: صدوق صالح ثقة مشهور ضعفه يحيى القطان وغيره فيه تشيع وله ما ينكر وكان لا يكتب [3].

وقال أيضا: شيعي صدوق [4].

وقال ابن حجر: صدوق زاهد لكنه كان يتشيع [5].

مات سنة ثمان وسبعين ومئة [6].

* الترجيح:

قلت: قد تعارض في الراوي الجرح والتعديل كما سلف، والراجح فيه جانب التعديل، لأنه رأي الجمهور، وأما تضعيف يحيى القطان له، فمرجوح لأن يحيى

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ١٥٠ رقم « ٣٤٣ ».

(٢) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين ص/٧٩.

(٣) المغني في الضعفاء ١/ ٢٠٩ رقم «١١٤٤».

(٤) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص/ ٦٠ رقم «٦٨».

(٥) تقريب التهذيب ص/ ١٤٠ رقم «٩٤٢».

(٦) الطبقات الكبرى ٧/ ٢١٢ الترجمة رقم «٣٣١٠».

القطان متعنت جدا في نقد الرجال [1]، وتضعيف ابن عمار له أيضا مرجوح، لمخالفته قول جمهور الأئمة، وقد بين ابنُ شاهين أن تضعيف القطان، وابن عمار لجعفر لعلة المذهب؛ أي لتشيعه، ويؤيده كلامُ البزار السابق.

وأما الأزدي فإنه تكلم في الرجل بغير إنصاف كعادته، وبيان ذلك فيما يلي:

فقوله: « كان فيه تحامل على بعض السلف »، إن كان يقصد به تشيعه، فقد أصاب، وما أراه قد أراد هذا المعنى، وإن كان يقصد بالتحامل حطه على الشيخين - وما أراه أراد إلا هذا -، فلا يثبت عنه، وغاية ما نقموا عليه بغضه للشيخين رضي الله عنهما كما سلف.

وأما قوله: « وكان لا يكذب في الحديث، ويؤخذ عنه الزهد والرقائق »، ففيه تعنت بَيِّن من الأزدي، فثم بون شاسع بين، قولهم: لا يكذب، وبين قولهم: ثقة، وقد وثق الجمهور جعفرا، كما سلف.

وأما قوله: « وأما الحديث فعامة حديثه عن ثابت وغيره فيها نظر ومنكر » فَرَدٌّ عليه، إنما تكلم بعض الأئمة في بعض حديثه عن ثابت وحده كابن المديني القائل: « أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها أحاديث مناكير عن ثابت »، فهذا قول منصف، بخلاف كلام الأزدي فكله تحامل على جعفر ، وخلاصة حاله أنه شيعي ثقة، والله أعلم.

***

(٧) « م ٤ » حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات القارىء أبو عمارة الكوفي التيمي مولاهم.

روى عن أبي إسحاق السبيعي، وأبي إسحاق الشيباني، والأعمش، وجماعة.

وروى عنه ابن المبارك، وعبد الله بن صالح العجلي، وأبو أحمد الزبيري، وغيرهم.

---

(١) قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: كان يحيى بن سعيد متعنتا في نقد الرجال، فإذا رأيته قد وثق شيخا، فاعتمد عليه، أما إذا لين أحدا، فتأنَّ في أمره حتى ترى قول غيره فيه، فقد لين مثل إسرائيل بن يونس، وهمام بن منبه، وجماعة احتج بهم الشيخان. سير أعلام النبلاء ١٨٣/٩.

وقال أيضا: إذا وثق يحيى بن سعيد شيخا، فتمسك به، أما إذا لين أحدا، فتأن في أمره، فإن الرجل متعنت جدا قد لين مثل إسرائيل وغيره من رجال الصحيح. تاريخ الإسلام للذهبي ١٢٤٩/٤ رقم « ٣٤٨ ».

* قال الأزدي: يتكلمون في قراءته، وينسبونه إلى حالة مذمومة فيه، وهو في الحديث صدوق سيء الحفظ، ليس بمتقن في الحديث ا.هـ [1].

* قلت: قال حرب بن إسماعيل الكرماني: قال أحمد بن حنبل: حمزة الزيات ثقة في الحديث [2].

وقال المروذي عن أحمد بن حنبل: ثقة في الحديث ولكني أكره قراءته [3].

وقال ابن معين: ثقة [4].

وقال ابن سعد: كان رجلا صالحا وكانت عنده أحاديث وكان صدوقا صاحب سنة[5].

وقال العجلي: ثقة رجل صالح [6].

وقال يعقوب بن سفيان: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا المطلب بن زياد - وهو ثقة - حدثنا حمزة الزيات وهو رجل صالح ثقة [7].

وقال النسائي: ليس به بأس [8].

وقال الآجري: سمعت أبا داود يقول: أحمد بن سنان يقول: كان يزيد [9] يكره قراءة حمزة كراهية شديدة، قال أبو داود: وسمعت ابن سنان يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: لو كان لي سلطان على من يقرأ قراءة حمزة لأوجعت

(١) تهذيب التهذيب ٣/٢٨ رقم « ٣٧ ».

(٢) الجرح والتعديل ٣/٢١٠ رقم « ٩١٦ ».

(٣) العلل لأحمد برواية المروذي المطبوع ضمن الجامع في العلل لأحمد بن حنبل ١/٣١ رقم « ١٩١ ».

(٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري ١/٢٤٦ رقم « ١٦١٢ »، تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/١٠٢ رقم « ٢٨٩ »، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/٨٨ رقم « ٤١٦ ».

(٥) الطبقات الكبرى ٦/٣٥٩ رقم « ٢٦٨٨ ».

(٦) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/١٣٣ رقم « ٣٣٢ »..

(٧) المعرفة والتاريخ ٣/١٨٠.

(٨) تهذيب الكمال ٧/٣١٦ رقم « ١٥٠١ ».

(٩) هو ابن هارون.

ظهره وبطنه، قيل له: ما تنكر يا أبا سعيد ؟ قال: يجيء أيوب ابن المتوكل تسألونه (1).

وقال الثوري: ما قرأ حمزة حرفا إلا بأثر (2).

وقال ابن دريد: إني لأشتهي أن تخرج من الكوفة قراءة حمزة (3).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من علماء أهل زمانه بالقراءات، وكان من خيار عباد الله عبادة وفضلا وورعا ونسكا (4).

وقال ابن فضيل ما أحسب أن الله يدفع البلاء عن أهل الكوفة إلا بحمزة (5).

وقال الساجي: صدوق سيء الحفظ، ليس بمتقن في الحديث، وقد ذمه جماعة من أهل الحديث في القراءة، وأبطل بعضهم الصلاة باختياره من القراءة (6).

مات سنة ست وخمسين ومئة (7).

روى له الجماعة إلا البخاري.

* الترجيح:

قلت: الراجح في حمزة أنه ثقة، لأنه رأي جمهور الأئمة ، وقول ابن سعد فيه مرجوح لمخالفته رأي الجمهور، وكذا قول النسائي فيه مرجوح لأنه من المتعنتين في النقد، فلا يكاد يوثق رجلا إلا بعد الجهد كما تقدم في رقم «1».

وأما كلام الساجي والأزدي في حمزة فغير مقبول، فلم يسبقهما أحد الى الطعن في حمزة، وإنما تكلم بعضهم في قراءته، وقد استقر الإجماع على قبولها كما قال الذهبي، وأثنى الثوري على قراءته كما سلف، والله أعلم.

***

(1) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود 307/1 رقم « 507 »، قلت: قال الحافظ شمس الدين أبو عبد الله الذهبي: كره طائفة من العلماء قراءة حمزة لما فيها من السكت، وفرط المد، واتباع الرسم والإضجاع – الإمالة –، وأشياء، ثم استقر اليوم الاتفاق على قبولها. سير أعلام النبلاء 91/7.

(2) سير أعلام النبلاء 90/7 رقم « 38 ».

(3) تهذيب التهذيب 28/3 رقم « 37 ».

(4) 228/6.

(5) سير أعلام النبلاء 91/7 رقم « 38 ».

(6) تهذيب التهذيب 28/3 رقم « 37 ».

(7) الطبقات الكبرى لابن سعد 359/6 رقم « 2688 »، الثقات لابن حبان 228/6.

(٨) « م د س » حمزة بن عمرو العائذي أبو عمر الضبي البصري.

روى عن أنس، وعلقمة بن وائل، وعمر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام.

وروى عنه ابنه عمرو، وعوف الأعرابي، وشعبة، وغيرهم.

*** قال الأزدي: حمزة الضبي ضعيف [١].**

*** قلت: قال أبو حاتم: شيخ [٢].**

وقال النسائي: ثقة [٣].

وذكره ابن حبان في الثقات [٤].

وقال الذهبي: ثقة [٥].

وقال ابن حجر: صدوق [٦].

روى له مسلم، وأبو داود، والنسائي.

*** الترجيح:**

قلت: الراجح فيه أنه ثقة، فقد وثقه النسائي، وهو من المتعنتين في النقد، فلا يكاد يوثق رجلا إلا بعد الجهد كما تقدم في رقم « ١ »، فلا يعدل عن توثيقه إلا ببرهان، وقول أبي حاتم فيه مرجوح لتعنته في نقد الرجال، كما تقدم في رقم « ١ ».

وأما تضعيف الأزدي له ـ إن ثبت عنه ـ فمردود، فلا أعلم له في تضعيفه سلفا، وكيف يكون ضعيفا من وثقه النسائي ؟ !!، لكن أبدى الحافظ ابن حجر احتمالا وهو أن حمزة الضبي تصحف بحمزة النصيبي، والأخير متروك متهم بالوضع [٧]، فلو كان كلام الأزدي فيه لكان في محله وموضعه، لكنني لا أستبعد

(١) تهذيب التهذيب ٣٢/٣ رقم « ٤٧ »، وقال ابن حجر عقبه: أخشى أن يكون تصحف بحمزة النصيبي، قلت: حمزة النصيبي متروك.

(٢) الجرح والتعديل ٢١٢/٣ رقم « ٩٢٩ ».

(٣) تهذيب الكمال ٣٣٦/٧ رقم « ١٥١١ ».

(٤) الثقات لابن حبان ١٦٩/٤.

(٥) الكاشف ٢١١/١ رقم « ١٢٤٧ ».

(٦) تقريب التهذيب ص/١٨٠ رقم « ١٥٣٠ ».

(٧) تهذيب الكمال ٣٢٣/٧ رقم « ١٥٠٢ ».

أن يكون المقصود في كلام الأزدي هو حمزة الضبي فقد تكلم الأزدي فيمن هو أوثق منه، وأحفظ، والله أعلم.

***

(٩) « م د تم س ق » خـالد بـن قـيس بـن رباح الأزدي الحُـدَّاني [١]، ويقال: الطاحي [٢] البصري.

روى عن عطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، وقتادة، وغيرهم.

وروى عنه أخـوه نوح بن قيس، وعلي بن نصر الجـهضمي الكبير، ومسلم ابن إبراهيم.

*** قال الأزدي: خالد بن قيس عن قتادة فيها مناكير، روى عنه أخوه نوح، ونوح صدوق [٣].**

*** قلت: قال ابن معين [٤]، والعجلي [٥]: ثقة.**

وقال ابن شاهين: قال ابن المديني: ليس به بأس [٦].

وذكره ابن حبان في الثقات [٧].

وقال الذهبي: ثقة [٨].

وقال ابن حجر: صدوق يغرب [٩].

روى له الترمذي في الشمائل والباقون سوى البخاري.

---

(١) بضم الحاء، وتشديد الدال المهملتين، وفي آخرها نون بعد الالف، هذه النسبة إلى حدان وهم من الأزد وعامتهم بصريون. الأنساب للسمعاني ١٨٤/٢.

(٢) بفتح الطاء المهملة، وفي آخرها الحاء المهملة؛ هذه النسبة إلى بني طاحية، قبيلة من الأزد المصدر السابق ٢٦/٤.

(٣) تهذيب التهذيب ١١٣/٣ رقم « ٢١١ ».

(٤) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/١٠٦ رقم « ٣٠٨ ».

(٥) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/١٤١ رقم « ٣٦٧ ».

(٦) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص/١١٦ رقم « ٣٠٥ ».

(٧) الثقات لابن حبان ٢٥٩/٦.

(٨) الكاشف ٢٣٠/١ رقم « ١٣٥٧ ».

(٩) تقريب التهذيب ص/١٩٠ رقم « ١٦٦٨ ».

* الترجيح:

قلت: الراجح فيه أنه ثقة، فقد وثقه ابن معين، والعجلي، وغيرهما، فثبتت له بذلك رتبة الثقة، فلا يزحزح عنها إلا ببرهان ظاهر.

وأما ما ذكره الأزدي من أن في أحاديثه عن قتادة مناكير، فهو كلام لم أره لغيره، وعلى فرض صحته، فلا يقدح في الرجل، فما كل من روى المناكير يضعف، إنما يضعف من كثرت المناكير في حديثه.

***

(١٠) « عخ م ت ق » زياد بن إسماعيل المخزومي، ويقال: السهمي المكي، ويقال: يزيد بن إسماعيل.

روى عن محمد بن عباد بن جعفر، وسليمان بن عتيق، وروى عنه ابن جريج، والثوري.

* قال أبو الفتح الأزدي: فيه نظر [١].

* قلت: وقال ابن معين: ضعيف [٢].

وقال علي بن المديني: رجل من أهل مكة معروف [٣].

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه [٤].

وقال يعقوب بن سفيان: ليس حديثه بشيء [٥].

وقال النسائي: ليس به بأس [٦].

وذكره ابن حبان في الثقات [٧].

وأورده الذهبي في المغني في الضعفاء [٨] ، وقال: ضعفه ابن معين، وقواه النسائي، وأبو حاتم.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٩٥/٥.

(٢) الجرح والتعديل ٥٢٥/٣ رقم « ٢٣٧٢ ».

(٣) تهذيب الكمال ٤٢٩/٩ رقم « ٢٠٢٣ ».

(٤) الجرح والتعديل ٥٢٥/٣ رقم « ٢٣٧٢ ».

(٥) المعرفة والتاريخ ١٠٤/٣.

(٦) تهذيب الكمال ٤٣٠/٩ رقم « ٢٠٢٣ ».

(٧) الثقات لابن حبان ٣٢٠/٦.

(٨) ٣٧٢/١ رقم « ٢٢٢١ ».

* الترجيح:
قلت: الراجح فيه أنه ثقة، فقد وثقه ابن معين، والعجلي، وغيرهما، فثبتت له بذلك رتبة الثقة، فلا يزحزح عنها إلا ببرهان ظاهر.
وأما ما ذكره الأزدي من أن في أحاديثه عن قتادة مناكير، فهو كلام لم أره لغيره، وعلى فرض صحته، فلا يقدح في الرجل، فما كل من روى المناكير يضعف، إنما يضعف من كثرت المناكير في حديثه.

***

(١٠) « عخ م ت ق » زياد بن إسماعيل المخزومي، ويقال: السهمي المكي، ويقال: يزيد بن إسماعيل.
روى عن محمد بن عباد بن جعفر، وسليمان بن عتيق، وروى عنه ابن جريج، والثوري.
* قال أبو الفتح الأزدي: فيه نظر [١].
* قلت: وقال ابن معين: ضعيف [٢].
وقال علي بن المديني: رجل من أهل مكة معروف [٣].
وقال أبو حاتم: يكتب حديثه [٤].

وقال يعقوب بن سفيان: ليس حديثه بشيء [٥].
وقال النسائي: ليس به بأس [٦].
وذكره ابن حبان في الثقات [٧].
وأورده الذهبي في المغني في الضعفاء [٨]، وقال: ضعفه ابن معين، وقواه النسائي، وأبو حاتم.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٩٥/٥.
(٢) الجرح والتعديل ٥٢٥/٣ رقم « ٢٣٧٢ ».
(٣) تهذيب الكمال ٤٢٩/٩ رقم « ٢٠٢٣ ».
(٤) الجرح والتعديل ٥٢٥/٣ رقم « ٢٣٧٢ ».
(٥) المعرفة والتاريخ ١٠٤/٣.
(٦) تهذيب الكمال ٤٣٠/٩ رقم « ٢٠٢٣ ».
(٧) الثقات لابن حبان ٣٢٠/٦.
(٨) ٣٧٢/١ رقم « ٢٢٢١ ».

* الترجيح:
قلت: الراجح فيه أنه ثقة، فقد وثقه ابن معين، والعجلي، وغيرهما، فثبتت له بذلك رتبة الثقة، فلا يزحزح عنها إلا ببرهان ظاهر.
وأما ما ذكره الأزدي من أن في أحاديثه عن قتادة مناكير، فهو كلام لم أره لغيره، وعلى فرض صحته، فلا يقدح في الرجل، فما كل من روى المناكير يضعف، إنما يضعف من كثرت المناكير في حديثه.

***

(١٠) « عخ م ت ق » زياد بن إسماعيل المخزومي، ويقال: السهمي المكي، ويقال: يزيد بن إسماعيل.
روى عن محمد بن عباد بن جعفر، وسليمان بن عتيق، وروى عنه ابن جريج، والثوري.
* قال أبو الفتح الأزدي: فيه نظر [(١)].
* قلت: وقال ابن معين: ضعيف [(٢)].
وقال علي بن المديني: رجل من أهل مكة معروف [(٣)].
وقال أبو حاتم: يكتب حديثه [(٤)].

وقال يعقوب بن سفيان: ليس حديثه بشيء [(٥)].
وقال النسائي: ليس به بأس [(٦)].
وذكره ابن حبان في الثقات [(٧)].
وأورده الذهبي في المغني في الضعفاء [(٨)]، وقال: ضعفه ابن معين، وقواه النسائي، وأبو حاتم.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٥/٩٥.
(٢) الجرح والتعديل ٣/٥٢٥ رقم « ٢٣٧٢ ».
(٣) تهذيب الكمال ٩/٤٢٩ رقم « ٢٠٢٣ ».
(٤) الجرح والتعديل ٣/٥٢٥ رقم « ٢٣٧٢ ».
(٥) المعرفة والتاريخ ٣/١٠٤.
(٦) تهذيب الكمال ٩/٤٣٠ رقم « ٢٠٢٣ ».
(٧) الثقات لابن حبان ٦/٣٢٠.
(٨) ١/٣٧٢ رقم « ٢٢٢١ ».

قلت: أما النسائي فنعم، وأما أبو حاتم فما قواه، بل لينه، فقد نقل ابنه عن ابن معين أنه ضعفه ثم قال: وسمعت أبي يقول: زياد بن إسماعيل يكتب حديثه، قلت: يعني أبو حاتم أنه مع تضعيف ابن معين له يكتب حديثه، ولا يطرح، وما كان قول ابن معين في الراوي ليخفى على أبي حاتم كيف، وهو الإمام الحافظ، ولعل الذي دفع الذهبي إلى تفسير قول أبي حاتم بأنه تقوية للرجل أن أبا حاتم قد أطلق هذه العبارة في رجال نعتهم بكلمة صدوق، ويدل على ذلك أنه قال في أحمد بن هاشم الرملي [1]: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، وكذا قال في سالم بن أبي حفصة [2]، وفي شبابة بن سوار [3].

قلت: ويطلقها أيضا على من في حديثهم لين، فقد قال في أجلح بن عبد الله ابن حجية: لين، ليس بالقوى، يكتب حديثه ولا يحتج به [4]، وقال في الحارث بن عبيد الإيادي البصري [5]: ليس بالقوى، يكتب حديثه ولا يحتج به، وكذا قال في سهيل بن أبي حزم [6].

ويترجح عندي أنه أراد المعنى الثاني، وهو تليين الرجل، لا تقويته كما زعم الحافظ أبو عبد الله الذهبي، وأنه بنى على قول ابن معين.

وقال الذهبي: لين [7].

وأورده في ديوان الضعفاء والمتروكين [8]، وقال ضعفه يحيى بن معين.

وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ [9].

وأورده في أواخر لسان الميزان [10]، ضمن الأسماء التي حذفها من الميزان اكتفاء بذكرها في تهذيب الكمال، وصنيعه ثمَّ يدل على أنه جنح إلى تضعيفه.

---

(١) الجرح والتعديل ٨٠/٢ رقم « ١٧٨ ».
(٢) المصدر السابق ١٨٠/٤ رقم « ٧٨٢ ».
(٣) المصدر السابق ٣٩٢/٤ رقم « ١٧١٥ ».
(٤) المصدر السابق ٣٤٧/٢ رقم « ١٣١٧ ».
(٥) الجرح والتعديل ٨١/٣ رقم « ٣٧١ ».
(٦) المصدر السابق ٢٤٨/٤ رقم « ١٠٦٤ ».
(٧) الكاشف ٢٨١/١ رقم « ١٦٨٣ ».
(٨) ص/١٤٧ رقم « ١٤٨٩ ».
(٩) تقريب التهذيب ص/٢١٨ رقم « ٢٠٥٤ ».
(١٠) ٣٠٤/٩ رقم « ٨٤١ ».

روى له البخاري في خلق أفعال العباد، ومسلم، والترمذي، وابن ماجة.

* الترجيح:

قلت: هذا الراوي قد تعارض فيه الجرح والتعديل، كما سلف، والراجح فيه جانب الجرح، لأنه رأي جمهور الأئمة، فإن قيل كيف يكون الراجح فيه جانب الجرح، وقد خرج له مسلم، أجيب بأن مسلما ما احتج به، وإنما استشهد به فأخرج له حديثا واحدا في القدر(١).

فإن قيل: قد صحح الترمذي حديثه في الجامع (٢)، قلت: الترمذي موصوف بالتساهل، نص على تساهله الحافظ أبو عبد الله الذهبي (٣)، وابن القيم (٤).

فإن قيل: قد وثقه ابن حبان أجيب بأن ابن حبان لم يصرح بتوثيقه، وإنما ذكره في كتاب الثقات فقط، وذكره للراوي في كتابه هذا لا يقدم شيئا ولا يؤخر، لأن ابن حبان لم يذكر في كتابه الثقات فقط، وإنما ذكر فيه إلى جانب الثقات خلقا من المجهولين إما عينا، وإما حالا، وأورد فيه رجالا هو نفسه لا يعرفهم، فيقول: فلان شيخ لا أدرى من هو، ولا ابن من هو أو نحو ذلك (٥)، وذكر فيه أيضا رجالا أوردهم في كتاب المجروحين (٦).

وأما قول الأزدي: فيه نظر، فيقصد به واحدا من أمرين؛ أحدهما: تضعيف الرجل، والآخر: التوقف في الحكم عليه، وعدم الجزم فيه بجرح أو تعديل، فإن

---

(١) أخرج مسلم حديثه في كتاب القدر ٣٥٠/٤ برقم « ٢٦٥٦ ».

(٢) أخرج الترمذي حديثه في موضعين من الجامع؛ أحدهما: في كتاب القدر، في باب « ١٩ » ٦٣/٤ حديث رقم « ٢١٦٤ »، وقال عقبه: هذا حديث صحيح، والآخر: في كتاب التفسير في باب ومن سورة القمر ١٨٩/٥، ١٩٠ حديث رقم « ٣٣٠١ »، وقال عقبه: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث ص/٨٣.

(٤) زاد المعاد ٣١٧/٢.

(٥) الثقات ٣٧/٤، ١٢٦، ١٤٦، ٢٣٨، ٢٦٥، ٣١٨، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥٨، ٣٦٣، ١٢٩/٥، ٢٠٧، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٨٢، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٥١، ٤٥٩، ٤٩٤، ٤٩٧، ٦٠/٦، ١٤٦، ١٦٦، ١٧٠، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٤٩، ٤١٨، ١٨٨/٧، ٥٣٥، ٣٦١/٨.

(٦) كزيد بن حبان الرقي ذكره في الثقات ٣١٧/٦، وأورده في المجروحين ٣٠٧/١، وقال: كان ممن يخطئ كثيرا حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد.

كان يقصد بقوله تضعيفه، فيكون موافقا لجمهور الأئمة، وإن كان يقصد به التوقف فلا شيء فيه.

وخلاصة حال الراوي أنه لين الحديث، والله أعلم.

***

(١١) « بخ م د ت س » شرحبيل بن شريك المعافري الأَجْرَوِيُّ أبو محمد المصري.

روى عن أبي عبدالرحمن الحُبُلي، وعلي بن رباح، والنعمان بن عامر، وغيرهم.

وروى عنه حيوة بن شريح، وسعيد بن أبي أيوب، والليث بن سعد، وغيرهم.

* قال أبو الفتح الأزدي شرحبيل بن شريك ضعيف [(١)].

* وقال أبو حاتم: صالح الحديث [(٢)].

وقال النسائي: ليس به بأس [(٣)].

وذكره ابن حبان في الثقات [(٤)].

وقال الذهبي [(٥)]، وابن حجر [(٦)]: صدوق.

روى له البخاري في الأدب والباقون سوى ابن ماجة إلا أن أبا داود سماه في روايته شرحبيل بن يزيد.

روى له البخاري في الأدب المفرد، والباقون سوى ابن ماجه.

* الترجيح:

قلت: تعارض في شرحبيل الجرح والتعديل، والراجح فيه جانب التعديل، فقد زكاه أبو حاتم الرازي، وأبو عبد الرحمن النسائي، وكلاهما متعنت في نقد الرجال، فلا يُعْدَلُ عن تعديلهما للراوي إلا ببرهان بين.

---

(١) ميزان الاعتدال ٣٦٨/٣ رقم « ٣٦٨٩ »، تهذيب التهذيب ٣٢٤/٤ رقم « ٥٥٦ ».

(٢) الجرح والتعديل ٣٤١/٤ رقم « ١٤٩٧ ».

(٣) تهذيب الكمال ٤٢٣/١٢ رقم « ٢٧١٧ ».

(٤) ٤٤٨/٦.

(٥) ٨/٢ رقم « ٢٢٧٨ ».

(٦) تقريب التهذيب ص/٢٦٥ رقم « ٢٧٦٧ ».

ولا عبرة بقول الأزدي: ضعيف، فلا أعلم له في تضعيفه سلفاً، فهذا مما شذ فيه أبو الفتح بلا ريب، ولا يقبل منه ما شذ فيه، وخلاصة حال الرجل أنه صدوق كما قال الحافظان الذهبي، وابن حجر، والله أعلم.

***

(١٢) « خت م ٤ » شريك بن عبدالله بن أبي شريك النخعي، أبو عبد الله الكوفي القاضي.

روى عن زياد بن علاقة، وأبي إسحاق السبيعي، وعبد الملك بن عمير، وغيرهم.

وروى عنه ابن مهدي، ووكيع، ويحيى بن آدم، وآخرون.

* قال الأزدي: كان صدوقاً، إلا أنه مائل عن القصد، غالي المذهب، سيء الحفظ، كثير الوهم، مضطرب الحديث.

* قلت: قال عبد الجبار بن محمد الخطابي: قلت ليحيى بن سعيد: يقولون إنما خلط شريك بآخرة ، قال: ما زال مخلطا.

وقال عيسى بن يونس: ما رأيت أحدا قط أورع في علمه من شريك [(١)].

وقال ابن المبارك: شريك أعلم بحديث الكوفيين من الثوري [(٢)].

وقال صالح بن أحمد عن أبيه: سمع شريك من أبي إسحاق قديما، وشريك في أبي إسحاق أثبت من زهير، وإسرائيل، وزكريا [(٣)].

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: سألت أبي قلت له: أيما أحب إليك شريك عن أبي إسحاق عن البهي، أو زائدة عن السدي عن البهي ؟ قال: زائدة عن السدي عن البهي أحب إلي، كان زائدة إذا حدث بالحديث يتقنه، وكان شريك لا يبالي كيف حدث [(٤)].

وقال معاوية بن صالح: سألت أحمد بن حنبل عن شريك ؟، فقال: كان عاقلا صدوقا محدثا عندي، وكان شديدا على أهل الريب والبدع، قديم السماع من أبي

---

(١) الجرح والتعديل ٣٦٦/٤ رقم « ١٦٠٢ ».
(٢) المصدر السابق نفس الموضع.
(٣) المصدر السابق نفس الموضع.
(٤) الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣٢٨/١ رقم « ٢٥٢٠ ».

إسحاق، قبل زهير، وقبل إسرائيل، فقلت له: إسرائيل أثبت منه ؟ قال: نعم، قلت: يحتج به ؟، فقال: لا تسألني عن رأيي في هذا [(١)].

وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: شريك ثقة من يسأل عنه ؟ [(٢)].

وقال يزيد بن الهيثم عن ابن معين: شريك ثقة، وهو أحب إلي من أبي الأحوص وجرير ليس يقاس هؤلاء بشريك، وهو يروى عن قوم لم يرو عنهم سفيان [(٣)].

وقال أيضا: قلت ليحيى بن معين يروي يحيى بن سعيد القطان عن شريك ؟ فقال: لم يكن شريك عند يحيى بشيء وهو ثقة [(٤)].

وقال أبو يعلى الموصلي: قلت لابن معين: أيما أحب إليك جرير أو شريك ؟ قال: جرير، فقيل له: أيما أحب إليك شريك أو أبو الأحوص ؟ قال: شريك، ثم قال: شريك ثقة إلا أنه لا يتقن، ويغلط، ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة [(٥)].

وقال عثمان الدارمي: قلت لابن معين شريك أحب إليك - يعني في أبي إسحاق - أو إسرائيل ؟ فقال: شريك أحب إلي، وهو أقدم، وإسرائيل صدوق، قلت: فشريك أحب إليك في منصور أو أبو الأحوص ؟ فقال: شريك أعلم به [(٦)].

وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: شريك صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه [(٧)].

قال معاوية: وسمعت أحمد بن حنبل يقول شبيها بذلك [(٨)].

وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونا كثير الحديث، وكان يغلط كثيرا [(٩)].

وقال ابن المديني: شريك أعلم من إسرائيل، وإسرائيل أقل خطأ منه [(١٠)].

---

(١) الضعفاء للعقيلي ٥٧٤/٢ رقم « ٧١٨ ».

(٢) الجرح والتعديل ٣٦٦/٤، ٣٦٧ رقم « ١٦٠٢ ».

(٣) من كلام ابن معين في الرجال رواية ابن طهمان ص/٣٦ رقم « ٣٢ ».

(٤) المصدر السابق ص/٣٦ رقم « ٣١ ».

(٥) الكامل لابن عدي ٨/٤ رقم « ٨٨٨ ».

(٦) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/٥٩، ٦٠ رقم « ٨٥ »، « ٨٩ ».

(٧) الكامل لابن عدي ٨/٤ رقم « ٨٨٨ ».

(٨) المصدر السابق نفس الموضع.

(٩) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٥٥/٦ الترجمة رقم «٢٦٥٧».

(١٠) تاريخ بغداد ٢٨٣/٩ رقم « ٤٨٣٨ ».

وقال عمرو بن علي: كان يحيى لا يحدث عن شريك، وكان عبد الرحمن ابن مهدي يحدث عنه [(١)].

وقال الجوزجاني: شريك سيء الحفظ، مضطرب الحديث، مائل [(٢)].

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: أخطأ في أربعمئة حديث [(٣)].

وقال محمد بن المثنى: ما سمعت يحيى بن سعيد، وعبدالرحمن حدثا عن شريك شيئا [(٤)].

وقال محمد بن يحيى الذهلي: كان نبيلا [(٥)].

وقال العجلي: كوفي ثقة، وكان حسن الحديث [(٦)].

وقال أيضا: كان صحيح القضاء، ومن سمع منه قديما، فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ما ولي القضاء، ففي سماعه بعض الاختلاط [(٧)].

وقال يعقوب بن شيبة: شريك ثقة صدوق، صحيح الكتاب، رديء الحفظ مضطربه [(٨)].

وقال محمد بن يحيى بن سعيد عن أبيه: رأيت تخليطا في أصول شريك [(٩)].

وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي زرعة: شريك يحتج بحديثه ؟ قال: كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحيانا فقال له فضل الصائغ: إن شريكا حدث بواسط بأحاديث بواطيل، فقال: أبو زرعة: لا تقل بواطيل، قال عبدالرحمن: وسألت أبي عن شريك وأبي الأحوص أيهما أحب إليك ؟

---

(١) الضعفاء للعقيلي ٥٧٣/٢ رقم « ٧١٨ »، الجرح والتعديل ٣٦٥/٤، ٣٦٦ رقم « ١٦٠٢ ».

(٢) أحوال الرجال ص/٩٢ رقم « ١٣٤ ».

(٣) الكامل لابن عدي ٨/٤ رقم « ٨٨٨ ».

(٤) المصدر السابق ٧/٤ رقم « ٨٨٨ ».

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٢٤٧/٦ رقم « ٢٣٨٢ »، تهذيب التهذيب ٣٣٦/٤ رقم « ٥٧٧ ».

(٦) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٢١٧، ٢١٨ رقم « ٦٦٤ ».

(٧) إكمال تهذيب الكمال ٢٤٥/٦ رقم « ٢٣٨٢ »، تهذيب التهذيب ٣٣٦/٤ رقم « ٥٧٧ ».

(٨) تاريخ بغداد ٢٨٤/٩ رقم « ٤٨٣٨ ».

(٩) الكامل لابن عدي ٦/٤ رقم « ٨٨٨ ».

قال: شريك، وقد كان له أغاليط[1].

وقال أبو داود: ثقة يخطيء على الأعمش، زهير، وإسرائيل فوقه، وإسرائيل أصح حديثا من شريك، وأبو بكر بن عياش بعد شريك [2].

وقال إبراهيم الحربى: كان ثقة [3].

وقال صالح جزرة: صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه [4].

وقال النسائي: ليس به بأس [5].

وقال النسائي: في موضع آخر ليس بالقوي [6].

وقال الساجي: كان ينسب إلى التشيع المفرط، وقد حكى عنه خلاف ذلك وكان فقيها يعقل، ويتشيع، وكان يقدم عليا على عثمان، وقال يحيى بن معين قال شريك: ليس يقدم عليا على أبى بكر وعمر أحد فيه خير [7].

وذكره ابن حبان في الثقات [8]، وقال: كان في آخر أمره يخطيء فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط، مثل يزيد بن هارون، وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة.

وأورد ابن عدي لشريك جملة من حديثه في الكامل ثم قال: وفي بعض ما لم أتكلم على حديثه من حديثه مما أمليت بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى به من سوء حفظه، لا أنه يتعمد في الحديث شيئا مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف[9].

---

(١) الجرح والتعديل ٣٦٧/٤ رقم « ١٦٠٢ ».
(٢) سؤالات الآجري لأبي داود ١٧٣/١ رقم «٩١»، « ٩٢ »، « ٩٣ ».
(٣) إكمال تهذيب الكمال ٢٤٧/٦ رقم « ٢٣٨٢ »، تهذيب التهذيب ٣٣٦/٤ رقم « ٥٧٧».
(٤) المصدرين السابقين نفس الموضع.
(٥) تهذيب الكمال ٤٧٢/١٢ رقم « ٢٧٣٦ ».
(٦) إكمال تهذيب الكمال ٢٤٨/٦ رقم « ٢٣٨٢ »، تهذيب التهذيب ٣٣٦/٤ رقم « ٥٧٧».
(٧) إكمال تهذيب الكمال ٢٥٢/٦ رقم « ٢٣٨٢ »، تهذيب التهذيب ٣٣٧/٤ رقم « ٥٧٧».
(٨) ٤٤٤/٦.
(٩) الكامل ٢٢/٤ رقم « ٨٨٨ ».

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين (١).
وقال الدارقطني: وشريك ليس بالقوي فيما ينفرد به (٢).
وقال عبد الحق الإشبيلي: كان يدلس (٣).
وقال ابن القطان: وجملة أمره أنه صدوق، ولي القضاء فتغير محفوظه، فمن سمع منه قبل ذلك، فحديثه صحيح (٤).
ولد شريك سنة تسعين، ومات سنة سبع وسبعين ومئة.
روى له البخاري تعليقا، وروى له مسلم في المتابعات، واحتج به الباقون.

* الترجيح:
قلت: الراجح في شريك جانب التعديل، لأنه رأي الجمهور، والذي أراه أنه صدوق، وإنما نزل عن رتبة الثقة لكثرة غلطه، وخطأه، وقد وقع هذا في حديثه بعد ولايته القضاء كما سلف عن الأئمة.
وبهذا يكون الأزدي مصيبا في كلامه إلا ما ذكره عنه من أنه مائل عن القصد، غالي المذهب، فالأزدي يعني بهذا ما رمي به شريك من التشيع، كما سلف في كلام الساجي، لكن الصحيح أنه لا يثبت عنه تشيع، فقد قال إبراهيم بن أعين: سألت شريكا قلت: يا أبا عبد الله أرأيت من قال لا أفضل أحدا على أحد، قال: ويقول هذا إلا أحمق، أليس قد فضل أبو بكر وعمر ؟ (٥).
وقال طالب الخزاز: سألت شريكا أبا عبد الله هل أدركت أحدا يفضل عليا على أبي بكر وعمر ؟ قال: لا إلا من كان مفتضحا فيما سوى ذلك (٦).
وقال أبو نعيم: سمعت شريك بن عبد الله يقول: قدم عثمان يوم قدم وهو أفضل القوم (٧).

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ٢٤٨/٦ رقم « ٢٣٨٢ »، تهذيب التهذيب ٣٣٦/٤ رقم « ٥٧٧».
(٢) السنن للدارقطني ٢٧١/١ رقم « ١٢٩٢ ».
(٣) إكمال تهذيب الكمال ٢٤٧/٦ رقم « ٢٣٨٢ »، تهذيب التهذيب ٣٣٧/٤ رقم « ٥٧٧».
(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ٢٩٥/٣.
(٥) الكامل لابن عدي ٩/٤ رقم « ٨٨٨ ».
(٦) المصدر السابق ٩/٤، ١٠ رقم « ٨٨٨ ».
(٧) المصدر السابق ١٠/٤ رقم « ٨٨٨ ».

فهذا ما صح عن شريك، وأما ما روي عنه خلاف هذا فهو لا يصح، فقد روى ابن عدي في الكامل [1] عن الساجي قال: حدثنا عبد الله ابن الحسين بن الحسن الأشقر، سمعت أبا داود الدهان يقول: سمعت شريك ابن عبد الله يقول: « علي خير البشر فمن أبى فقد كفر »، قال الذهبي: ما ثبت هذا عنه، ومعناه حق، يعني: خير بشر زمانه، وأما خيرهم مطلقا، فهذا لا يقوله مسلم [2].

قلت: وقد تلقف هذا الكلام الحر بن سعيد، فرواه عن شريك مرفوعا، وهو باطل لا يصح، قال ابن عدي: وقول شريك رواه رجل من أهل الكوفة يقال له: الحر بن سعيد النخعي عن شريك عن أبي إسحاق عن أبي وائل عن حذيفة، وقال الذهبي: الحر بن سعيد النخعي عن شريك حديث علي خير البشر، وهذا كذب[3].

فالحاصل أنه لا يصح في هذا عن شريك شيئا، لا موقوفا عليه، ولا مرفوعا.

وخلاصة حاله أنه صدوق، ساء حفظه لما ولي القضاء، وفي أفراده نظر.

***

(١٣) « بخ م ٤ » طلق بن حبيب العنزي البصري.

روى عن عبدالله بن عباس، وابن الزبير، وجابر، وغيرهم.

وروى عنه سعيد بن المهلب، والأعمش، ومنصور بن المعتمر، وغيرهم.

* قال أبو الفتح الأزدي: كان داعية إلى مذهبه تركوه [4].

* قلت: قال حماد بن زيد عن أيوب: ما رأيت أحدا أعبد من طلق بن حبيب، فرآني سعيد بن جبير جالسا معه فقال: ألم أرك مع طلق ؟ لا تجالس طلقا، وكان طلق يرى الإرجاء [5].

وقال البخاري: يرى الإرجاء، وهو صدوق في الحديث [6].

وقال أبو حاتم: صدوق في الحديث، وكان يرى الإرجاء [7].

---

(١) ١٠/٤ رقم « ٨٨٨ ».

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٠٥/٨.

(٣) المغني في الضعفاء ٢٤٢/١ رقم « ١٣٦٢ ».

(٤) تهذيب التهذيب ٣١/٥ رقم « ٤٩ ».

(٥) التاريخ الكبير ٣٥٩/٤ رقم « ٣١٣٨ ».

(٦) الضعفاء الصغير للبخاري ص/٦٥ رقم « ١٧٩ ».

(٧) الجرح والتعديل ٤٩١/٤ رقم « ٢١٥٧ ».

وقال أبو زرعة الرازي: كوفي سمع ابن عباس، وهو ثقة لكن كان يرى الإرجاء [1].

وقال ابن سعد: كان مرجئا ثقة إن شاء الله تعالى [2].

وذكره ابن حبان في الثقات [3]، وقال: كان عابدا مرجئا.

وقال العجلي: مكي تابعي ثقة كان من أعبد أهل زمانه [4].

روى له البخاري في الأدب المفرد والباقون.

* الترجيح:

قلت: الراجح في طلق أنه ثقة، فقد وثقه جمهور الأئمة، واحتج به مسلم في صحيحه [5]، ومن حطه عن رتبة الثقة، فبسبب إرجائه، وعندي أن هذا لا يضره ما دام صادقا ضابطا لحديثه، وقد كان كذلك، فقد نعته الأئمة بالصدق، وما تكلم أحد منهم في ضبطه، ولو كان غير ضابط لحديثه ما وثقوه، إنما تكلموا في إرجائه فقط.

وأما قول الأزدي فيه، فلا عبرة به، فلم يذكر أحد من الأئمة أن طلقا كان داعية إلى مذهبه، وغاية ما نقموه عليه أنه كان يرى الإرجاء، وهذه أقوال الأئمة فيه تشهد بذلك، فما زعمه الأزدي من أنه كان داعية إلى مذهبه لا أعلم له فيه سلفا، إنما كان يرى الإرجاء فقط، وأما قول الأزدي تركوه، فمخالف للواقع، فمن هؤلاء الذين تركوه، ليته سمى لنا منهم واحدا، وأنى له ذلك، فما تركه أحد من النقاد، بل وثقوه، وقبلوه، وهذا مسلم بن الحجاج قد احتج بحديثه في صحيحه كما سلف، وخلاصة حال طلق أنه ثقة مرجيء.

***

(١٤) « م د ق » عبدالرحمن بن سعد المدني، مولى الأسود بن سفيان، ويقال: مولى آل أبي سفيان.

روى عن ابن عمر، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وغيرهم.

---

(١) المصدر السابق نفس الموضع.

(٢) الطبقات الكبرى ١٦٩/٧ رقم « ٣١٣٦ ».

(٣) ٣٦٩/٤، ٣٧٠.

(٤) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٢٣٧ رقم « ٧٢٩ ».

(٥) كما في الحديث رقم « ٢٦٧٠ ».

وروى عنه عبد الرحمن بن مهران، وعمر بن حمزة بن عبدالله بن عمر، وابن أبي ذئب وآخرون.

* قال الأزدي: فيه نظر [1].

* قلت: قال النسائي: ثقة [2].

وقال العجلي: عبد الرحمن بن سعد، مدني تابعي ثقة [3].

قال ابن حجر: فيحتمل أنه هذا، ويحتمل أنه المقعد [4].

وذكره ابن حبان في الثقات [5].

روى له مسلم وأبو داود وابن ماجه.

* الترجيح:

قلت: هذا الراوي الراجح فيه أنه ثقة، فقد وثقه النسائي، وهو متعنت في نقد الرجال، ولا يكاد يوثق رجلا إلا بعد الجهد فلا يُعْدَلُ عن توثيقه إلا بحجة.

وأما قول الأزدي فيه، فلا عبرة به، فأي نظر في الراوي بعد توثيق النسائي له؟، وخلاصة حاله أنه ثقة.

***

(١٥) « م » عبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد الله بن عثمان بن حنيف الأنصاري الأوسي، أبو محمد المدني، ويقال: له الأمَامي، فيقال إنه من ولد أبي أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري.

روى عن الزهري، وعبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

وروى عنه فليح بن سليمان، وهو من أقرانه، وسعيد بن أبي مريم، والقعنبي، وغيرهم.

* قال الأزدي: ليس بالقوي عندهم [6].

* قلت: قال يعقوب بن شيبة: ثقة [7].

---

(١) تهذيب التهذيب ١٨٤/٦ رقم « ٣٧٠ ».

(٢) تهذيب الكمال ١٣٦/١٧ رقم « ٣٨٣٠ ».

(٣) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٢٩٢ رقم « ٩٥٥ ».

(٤) تهذيب التهذيب ١٨٤/٦ رقم « ٣٧٠ ».

(٥) ٩٥/٥، ٨٤/٧.

(٦) تهذيب التهذيب ٢٢٠/٦ رقم « ٤٤٤ ».

(٧) تهذيب الكمال ٢٥٤/١٧ رقم « ٣٨٨٦ ».

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، وكان عالما بالسيرة وغيرها (١).
وقال أبو حاتم: شيخ مضطرب الحديث (٢).
وذكره ابن حبان في الثقات (٣).
مات سنة اثنتين وستين ومئة (٤).
روى له مسلم حديثا واحدا في النكاح.

* تنبيه:
ترجم ابن عدي في الكامل لعبد الرحمن بن عبد العزيز (٥)، وقال: أظنه هو ابن عبد الله بن عثمان بن حنيف مديني، وكان قد ذهب بصره، يكنى أبا محمد، حدثنا محمد بن علي، حدثنا عثمان بن سعيد، قلت ليحيى بن معين: فعثمان بن حكيم، عن عبد الرحمن بن عبد العزيز من هذا ؟ فقال: شيخ مجهول (٦) ، ثم أخرج له حديثا من طريق خالد بن مخلد عنه، ثم قال: وعبد الرحمن ابن عبد العزيز رأيت خالد بن مخلد يروي عنه هذا الحديث، وغيره، وليس هو بذلك المعروف كما قال ابن معين.
قلت: وهذا وهم من ابن عدي - رحمه الله -، فالسؤال هنا وقع عن عثمان ابن حكيم، لا عن شيخه، كما هو ظاهر العبارة، وابن معين لم يقل هذا الكلام في عبد الرحمن بن عبد العزيز صاحب الترجمة، إنما قاله في عثمان ابن حكيم أحد الرواة عنه، وقد نقل ابن أبي حاتم سؤال الدارمي هذا لابن معين على الصواب، في ترجمة عثمان بن حكيم في الجرح والتعديل (٧).
وترتب على صنيع ابن عدي أنه جهل الرجل، مع أنه ثقة معروف، كما دل على ذلك كلام ابن سعد فيه، وتوثيق يعقوب بن شيبة له.

---

(١) الطبقات الكبرى ٥/٤٧٩ رقم « ١٣٩٨ ».
(٢) الجرح والتعديل ٥/٢٦٠ رقم « ١٢٣١ ».
(٣) ٧/٧٥، ٧٦.
(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد ٥/٤٧٩ رقم « ١٣٩٨ ».
(٥) ٤/٢٨٧ رقم « ١١١٣ ».
(٦) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/١٣٩ رقم « ٤٦٣ ».
(٧) ٦/١٤٧ رقم « ٨٠٠ ».

وقد تابع ابنَ عدي على وهمه ابنُ حجر في تهذيب التهذيب [1] فنقل سؤال الدارمي لابن معين في هذه الترجمة.

وهذا من أخطاء متابعة المتأخر للمتقدم من غير مراجعة ولا تثبت، والعصمة في البشر للأنبياء والمرسلين، وأما من عداهم فما هم بمعصومين.

* الترجيح:

قلت: الراجح في الرجل أنه ثقة، فقد وثقه يعقوب بن شيبة، كما سلف، وأما جرح أبي حاتم له، فمرجوح لأن أبا حاتم متعنت في نقد الرجال كما تقدم.

وأما قول الأزدي فيه: ليس بالقوي عندهم، فهو مردود، فلم يتكلم في الرجل أحد غير أبي حاتم، وقوله فيه مرجوح لتعنته، وخلاصة حال الرجل أنه ثقة.

***

(١٦) « م س » عبد الرحمن بن مهران المدني، أبو محمد مولى الأزد، ويقال: مولى مزينة، ويقال: مولى أبي هريرة.

روى عن أبي هريرة، وأبي مروان الأسلمي.

وروى عنه ابنه محمد، والحارث بن عبدالرحمن بن أبي ذباب، وسعيد المقبري، وسعيد الجريري، ونافع بن سلمان، والوليد بن كثير.

* قال أبو الفتح الأزدي: مجهول [2].

* قلت: قال أبو حاتم: صالح [3].

وذكره ابن حبان في الثقات [4].

وقال البرقاني عن الدارقطني: شيخ مدني يعتبر به [5].

روى له مسلم والنسائي.

* الترجيح:

قلت: الراجح فيه أنه حسن الحديث، بناء على ما تقدم من تزكية الأئمة له، ولا أعلم فيه جرحا إلا قول الأزدي، وسيأتي الرد عليه.

---

(١) ٢٢٠/٦ رقم « ٤٤٤ ».

(٢) تهذيب التهذيب ٢٨٢/٦ رقم « ٥٥٠ ».

(٣) الجرح والتعديل ٢٨٥/٥ رقم « ١٣٥٥ ».

(٤) ١٠٦/٥.

(٥) سؤالات البرقاني للدارقطني طبعة مكتبة الفاروق ص/٩٦، ٩٧ رقم « ٢٧٩ » « ٢٨٨ ».

وأما قول الأزدي فيه فلا عبرة به، لأنه إن كان يعني به جهالة عينه، فهي مرتفعة عنه برواية من روى عنه من أصحابه، وإن كان يقصد جهالة حاله فهي مرتفعة عنه ، بتزكية الأئمة له، وخلاصة حال الرجل أنه حسن الحديث، والله أعلم.

***

(١٧) « م د س » عمر بن محمد بن المنكدر التيمي المدني.

روى عن أبيه، وسُمَيّ مولى أبي بكر بن عبدالرحمن.

وروى عنه هشام بن حسان، ووهيب بن الورد، وعبد الله بن رجاء المكي، وآخرون.

* قال الأزدي: في القلب منه شيء [١].

* قلت: قال النسائي: ثقة [٢].

وذكره ابن حبان في الثقات [٣].

وأورده في مشاهير علماء الأمصار [٤]، وقال: من عباد أهل المدينة وقرائهم ممن كان يفضل على أبيه.

وقال الذهبي: لا بأس به [٥].

روى له مسلم، وأبو داود والنسائي.

* الترجيح:

قلت: أرى أنه ثقة، فقد وثقه أبو عبد الرحمن النسائي، وفضله ابن حبان على أبيه، وأبوه من كبار الثقات، واحتج مسلم بعمر في صحيحه [٦].

وأما قول الأزدي فيه، فلا عبرة به، فما هو هذا الشيء الذي في قلب الأزدي منه ؟، ليته أفصح عنه حتى نعرفه، والرجل ثقة مطلقا، فقد وثقه النسائي، واحتج به مسلم، ولا أعلم لأحد فيه جرحا، والله أعلم.

***

(١) تهذيب التهذيب ٤٩٧/٧ رقم « ٨٢٦ ».

(٢) السنن الكبرى ١٥١/١ عقب الحديث رقم « ٣٥٣ ».

(٣) ١٨٥/٧.

(٤) ص/١٧١ رقم « ١٠٩٥ ».

(٥) تاريخ الإسلام ١٦٥/٤ رقم « ٢٤٧ ».

(٦) في الحديث « ١٩١٠ ».

(١٨) « خت م س » محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة ابن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي المدني أخو أبي بكر.
روى عن عائشة.
وروى عنه الزهري.
* قال الأزدي في الضعفاء: محمد بن عبد الرحمن بن الحارث، قال ابن معين: ليس حديثه بشيء [١].
قلت: قال ابن سعد:كان ثقة قليل الحديث [٢].
وقال النسائي: ثقة [٣].
استشهد به البخاري، وروى له مسلم والنسائي.
* الترجيح:
قلت: أخطأ الأزدي بإيراد هذا الرجل في الضعفاء، وما أراه إلا واهما في نسبة هذا القول لابن معين، فلم يذكر هذا القول عن ابن معين أحدٌ من الرواة عنه كالدوري، والدارمي، وإسحاق الكوسج، وغيرهم، وقد كانوا حريصين كل الحرص على نقل أقواله في الرجال، وتفرُّدُ الأزدي بحكاية هذا القول عن ابن معين، غير مقبول، لا سيما والأزدي لم يذكر إسناده إليه، وحتى لو ذكره ما قبلناه، لتفرده بذلك، وخلاصة حال الراوي أنه ثقة.

***

(١٩) « م ٤ » مقاتل بن حيان النبطي، أبو بسطام البلخي الخراز، مولى بكر بن وائل وهو ابن دوال دوز ،ومعناه الخراز، وقيل إن ذلك لقب مقاتل ابن سليمان.
روى عن سعيد بن المسيب، وأبي بردة بن أبي موسى، وعكرمة مولى ابن عباس، وجماعة.
وروى عنه أخوه مصعب بن حيان، وعلقمة بن مرثد، وعبد الله بن المبارك، وآخرون.

---

(١) تهذيب التهذيب ٢٩٥/٩ رقم « ٤٨٩ ».
(٢) الطبقات الكبرى ١٦١/٥ رقم « ٧٥٢ ».
(٣) تهذيب الكمال ٥٩٩/٢٥ رقم « ٥٣٩٤ ».

* قال أبو الفتح الأزدي: سكتوا عنه، وذكر أبو الفتح، عن وكيع أنه قال: ينسب إلى الكذب، وقال الأزدي: وقال ابن معين: ضعيف، وكان أحمد ابن حنبل لا يعبأ بمقاتل بن حيان، ولا بابن سليمان [1].

ثم قال أبو الفتح: حدثنا أبو يعلى الموصلي، حدثنا عثمان بن أبي شيبة، عن حميد الرؤاسي، عن الحسن بن صالح، عن هارون أبي محمد، عن مقاتل، عن قتادة، عن أنس مرفوعا قال: « قَلْبُ الْقُرْآنِ يس، فَمَنْ قَرَأَهَا كَتَبَ اللهُ لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ ».

* قلت: قال إسحاق بن منصور [2]، وعباس الدوري [3]، والمفضل بن غسان الغلابي [4]، عن يحيى بن معين: ثقة.

وقال ابن طهمان عنه: ثقة ليس به بأس رجل صالح [5].

وقال أيضا عنه: كان ثقة [6].

وقال محمد بن عبد الله بن عمار: صالح الحديث [7].

وقال أبو عبد الله الحاكم: قرأت بخط أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم ابن عمار الأنماري قال: سألت محمد بن إسماعيل البخاري، فقال: مقاتل ابن حيان صدوق [8].

وقال أبو داود: ثقة [9].

وقال عبد السلام بن عتيق: حدثنا مروان بن محمد الطاطري أنه ذكر مقاتل ابن حيان فقال: ثقة [10].

---

(١) ميزان الاعتدال ٥٠٣/٦ رقم « ٨٧٤٥ ».
(٢) الجرح والتعديل ٨٣٥٤ رقم « ١٦٢٩ ».
(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢٨٦/٢ رقم « ٤٨٤٥ ».
(٤) تاريخ دمشق ١٠٧/٦٠ رقم « ٧٦١١ ».
(٥) معرفة الرجال عن ابن معين رواية ابن طهمان ص/٣٠ رقم « ١٠ ».
(٦) المصدر السابق ص/٧١ رقم « ١٩٦ ».
(٧) تاريخ دمشق ١٠٨/٦٠ رقم « ٧٦١١ ».
(٨) تاريخ دمشق ١٠٧/٦٠ رقم « ٧٦١١ ».
(٩) تهذيب الكمال ٤٣٢/٢٨ رقم « ٦١٦٠ ».
(١٠) الجرح والتعديل ٣٥٤/٨ رقم « ١٦٢٩ ».

وقال ابن أبي حاتم عن محمد بن سعيد المقريء: قال سئل عبد الرحمن؛ يعني: ابن الحكم بن بشير بن سليمان، عن مقاتل بن حيان، فقال: ذاك مرتفع، مرتفع[١].

وقال النسائي: ليس به بأس [٢].

وقال الدارقطني: صالح الحديث [٣].

وذكره ابن حبان في الثقات [٤]، وقال: كان صدوقا فيما يروي، إذا كان دونه ثبت.

وقال ابن خزيمة: ولا أحتج بمقاتل بن حيان [٥].

وقال الذهبي: ثقة عالم صالح [٦].

وقال ابن حجر: صدوق فاضل أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعا كذبه [٧].

مات قبل الخمسين ومئة تقريبا [٨].

* الترجيح:

* قلت: أرى أنه ثقة، فقد وثقه ابن معين، ومروان الطاطري، وأبو داود، وقال فيه عبد الرحمن بن الحكم: مرتفع، مرتفع، وأما قول من قال فيه: صدوق أو نحوه ، فلا يزحزحه عن رتبة الثقة، لأن الرجل لم يرم ببدعة مسقطة لعدالته، ولم يذكر الأئمة عنه أنه كان يخطيء في حديثه، والذهبي لما ذكره في الميزان لم يذكر في ترجمته له حديثا واحدا منكرا، والحديث الذي أورده له الأزدي في الضعفاء الحمل فيه على الراوي عنه، ولم يذكر ابنُ عدي مقاتلَ بنَ حيان في الكامل، ولا ذكره العقيلي في الضعفاء، لأن الأئمة لم يتكلموا فيه أصلا، وإذا

---

(١) المصدر السابق نفس الموضع.

(٢) تهذيب الكمال ٤٣٢/٢٨ رقم « ٦١٦٠ ».

(٣) ميزان الاعتدال ٥٠٤/٦ رقم « ٨٧٤٥ »، وفي تهذيب الكمال ٤٣٢/٢٨ رقم « ٦١٦٠ » عن الدارقطني قال: صالح.

(٤) ٥٠٨/٧.

(٥) تاريخ دمشق ١٠٨/٦٠ رقم « ٧٦١١ ».

(٦) الكاشف ١٥٤/٣ رقم « ٥٦٨٩ ».

(٧) تقريب التهذيب ص٥٤٤ رقم « ٦٨٦٧ ».

(٨) ميزان الاعتدال ٥٠٤/٦ رقم « ٨٧٤٥ ».

تقرر هذا، فلا يزحزح الرجل عن رتبة الثقة إلا بأمر جلي، وهذا الأمر غير موجود.

وأما قول ابن خزيمة: لا أحتج بمقاتل بن حيان، فالظاهر أن المقصود بهذا هو مقاتل بن سليمان لا ابن حيان، وقد أخرج ابن عساكر هذا الكلام في تاريخ دمشق في ترجمة مقاتل بن حيان، بإسناده إلى ابن خزيمة كما تقدم ذكره في موضعه، ثم أخرجه في ترجمة مقاتل بن سليمان بنفس الإسناد ١٣٤/٦٠ رقم « ٧٦١٢ »، وهذا الكلام بمقاتل بن سليمان أشبه، لأنه هو المطعون فيه أما ابن حيان، فلم يتكلم فيه أحد بجرح غير الأزدي، وكلامه فيه غير مقبول كما سيأتي.

وأما ما حكاه الأزدي من تضعيف ابن معين لمقاتل، فلا يثبت هذا عنه ، قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: وقد جاء توثيق يحيى بن معين لابن حيان من وجوه عنه [(١)].

قلت: نعم، فقد روى ذلك عن ابن معين؛ العباس بن محمد الدوري، ويزيد ابن الهيثم بن طهمان، والمفضل بن غسان الغلابي، وإسحاق بن منصور الكوسج.

وما حكاه الأزدي عن وكيع من تكذيبه لمقاتل بن حيان لا يثبت أيضا، قال الحافظ الذهبي: كذا قال أبو الفتح، وأحسبه التبس عليه مقاتل بن حيان بمقاتل بن سليمان، فابن حيان صدوق قوى الحديث، والذى كذبه وكيع فابن سليمان.

قلت: هذا لا شك فيه، فقد ثبت عن وكيع بن الجراح أنه كذب مقاتل ابن سليمان، روى هذا عن وكيع عليُّ بن خشرم [(٢)]، ويحيى بن سليمان الجعفي [(٣)]، وغيرهما [(٤)]، أما مقاتل بن حيان فلم يتكلم فيه وكيع بشيء.

وما حكاه الأزدي عن أحمد بن حنبل أنه كان لا يعبأ بمقاتل بن حيان، لا يثبت أيضا، فأين إسناده إلى أحمد بهذا، ما رأيته، ولو أسند الأزدي هذا الكلام عن أحمد لذكر ذلك الذهبي عندما ساق كلام الأزدي، والذهبي لم يذكر شيئا، فالواقع أنه لا يوجد عند الأزدي سند بهذا الكلام الذي نسبه لأحمد، ولو كان عنده

---

(١) ميزان الاعتدال ٥٠٤/٦ رقم « ٨٧٤٥ ».

(٢) تاريخ بغداد ١٦٨/١٣ رقم « ٧١٤٣ »، تاريخ دمشق ٣١/٦٠ رقم « ٧٦١٢ ».

(٣) الضعفاء للعقيلي ١٣٨٢/٤ رقم « ١٨٣٧ »، تاريخ بغداد ١٦٨/١٣ رقم « ٧١٤٣ ».

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ٣٥٤/٨ رقم « ١٦٣٠ ».

لساقه، ولنقله الذهبي، والأزدي إذا أسند شيئا نظرنا فيه بدقة، لأن الأزدي متكلم فيه بالضعف، أما إذا ذكر شيئا بلا إسناد كهذا، فلا عبرة به، ويكون عندنا سواء هو، والعدم.

وأما الحديث الذي أورده له الأزدي في فضل سورة يس، فقد جنح الذهبي إلى أنه ليس من حـديث مقاتل بن حيان، فقال رحمـه الله: الظاهـر أنه مقاتل ابن سليمان.

قلت: كلا، بل هو من حديث مقاتل بن حيان، كما جاء مصرحا به في جامع الترمذي، فقد أخرج الحديث الترمذي في الجامع في كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل يس [1] قال: حدثنا قتيبة، وسفيان بن وكيع، قالا: حدثنا حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، عن الحسن بن صالح، عن هارون أبي محمد، عن مقاتل بن حيان، عن قتادة، عن أنس، قالَ: قالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: « إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يس... الحديث »، ثم قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حميد بن عبد الرحمن، وبالبصرة لا يعرفون من حديث قتادة إلا من هذا الوجه وهارون أبو محمد شيخ مجهول، حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى، حدثنا أحمد بن سعيد الدارمي، حدثنا قتيبة، عن حميد بن عبد الرحمن بهذا، قال: وفي الباب عن أبي بكر الصديق، ولا يصح من قبل إسناده، وإسناده ضعيف.

وإذا تقرر أن الحديث حديث مقاتل بن حيان، فيكون الحمل فيه على الراوي عنه؛ وهو هارون أبو هاني أحد المجاهيل، وتبرأ عهدة مقاتل بن حيان منه، وبذلك يتبين خطأ الأزدي في إيراده هذا الحديث في ترجمة مقاتل بن حيان، وخلاصة حاله أنه ثقة، والله أعلم.

***

(١) ٤٠٦/٤ رقم « ٢٨٩٦ ».

« الخاتمة »

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد فمن خلال هذا البحث توصلت إلى عدة نتائج ومن أهمها ما يلي:

أولا: بلغ عدد الرجال المذكورين في هذا البحث الذين تكلم فيهم الأزدي وأخرج لهم مسلم، دون البخاري تسعة عشر رجلا.

ثانيا: لم يصب الأزدي إلا في ترجمتين؛ إحداهما: الترجمة رقم (٤)، وهي ترجمة أيوب بن خالد بن صفوان، فقد أصاب الأزدي في قوله: « ليس حديثه بذاك » فهو يفيد تليينه للرجل، وهو الراجح فيه، لكنه أخطأ في آخر كلامه فيه، كما بينت ذلك في الترجمة المذكورة.

والترجمة الأخرى: برقم (١٠)، وهي ترجمة زياد بن عمرو المخزومي، فقد أصاب في قوله: « فيه نظر »، ففيه تليين للراوي، وهو ما رجحته فيه.

ثالثا: أخطأ الأزدي في كلامه في سبعة عشر رجلا، وهم المذكورون في التراجم (١)، (٢)، (٣)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨)، (٩)، (١١)، (١٢)، (١٣)، (١٤)، (١٥)، (١٦)، (١٧)، (١٨)، (١٩).

رابعا: الأزدي أحيانا ينسب أقوالا لأئمة الحديث لا تثبت عنهم، كما في الترجمة رقم (١٩)، وهي ترجمة مقاتل بن حيان، فقد نسب أقوالا لابن معين، وغيره في مقاتل، وهي لا تثبت عنهم.

خامسا: أبو الفتح الأزدي متعنت في الجرح، فقد تكلم في ثقات، لم يسبقه إلى الطعن فيهم أحد، وما قلل كلامه من شأنهم شيئا، بل ما زادهم كلامه عندنا إلا رفعة، فهو لا يعرف قدر من تكلم فيهم.

قد تُنكِر العينُ ضوءَ الشمس من رَمدٍ *** وينكرُ الفمُ طعمَ الماء من سَقَمِ

والله أعلم

الفهارس

أولا: فهرس المصادر والمراجع

١ – أحوال الرجال للجوزجاني، تحقيق السيد صبحي البدري السامرائي، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.
٢ – الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، تحقيق عامر أحمد حيدر، طبع دار الفكر سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م.
٣ – الأسماء والصفات للبيهقي، تحقيق عبد الله الحاشدي، طبع مكتبة السوادي، بدون.
٤ – الأعلام للزركلي، طبع دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢ م.
٥ – الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد، تحقيق قحطان الدوري، طبع دار العلوم الأردن سنة ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٧ م.
٦ – إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي، تحقيق عادل بن محمد، وأسامة إبراهيم، طبع دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م.
٧ – الأنساب لأبي سعد السمعاني، تحقيق عبد الله عمر البارودي، طبع دار الجنان ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
٨ – البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبع دار هجر بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٧م.
٩ – بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي، تحقيق دكتور الحسين آيت سعيد، طبع دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.
١٠ - تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم لابن شاهين، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.
١١ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، تحقيق الدكتور بشار عواد طبع دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ

٢٠٠٣ م.

١٢ - تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٤ م.

١٣ - التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق صلاح بن فتحي هلل، طبع الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م.

١٤ - التاريخ الكبير للبخاري، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، تصوير دار الفكر ببيروت، بدون.

١٥ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، طبع مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٣١ م، تصوير دار الفكر ببيروت، بدون.

١٦ - تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق عمر بن غرامة العمروي، طبع دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م – ١٤٢١هـ ٢٠٠٠ م.

١٧ - تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، طبع دار المأمون للتراث بدمشق، وبيروت، بدون.

١٨ - تاريخ يحيى بن معين برواية العباس بن محمد الدوري، تحقيق عبد الله أحمد حسن، طبع دار القلم ببيروت، بدون.

١٩- التبيان لبديعة البيان لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق دكتور عبد السلام الشيخلي، وآخرون، طبع دار النوادر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨ م.

٢٠ - تذكرة الحفاظ للذهبي، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد بالهند سنة ١٣٧٧ هـ ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت بدون.

٢١ - التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة لأبي المحاسن الحسيني، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، طبع مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧م.

٢٢ - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر، تحقيق أيمن صالح شعبان، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م.

٢٣ - تفسير القرآن العظيم، تأليف إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق مصطفى السيد محمد، وآخرون، طبع مؤسسة قرطبة بالجيزة، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م.

٢٤ - تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق محمد عوامة، طبع دار الرشيد بحلب، الطبعة الرابعة ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.

٢٥ - التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق ناصر الدين الألباني، طبع مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ.

٢٦ - تهذيب التهذيب لابن حجر، طبع مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى ١٣٢٥ هـ، تصوير دار صادر ببيروت، بدون.

٢٧ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج المزي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة السادسة ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م.

٢٨ - توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م.

٢٩ - الثقات لابن حبان البستي، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م.

٣٠ - الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، تحقيق محمد حسام بيضون، طبع مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.

٣١ - الجامع للترمذي بتحقيق وشرح الشيخ أحمد شاكر، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧م.

٣٢ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م؛

تصوير دار الفكر ببيروت، بدون.

٣٣ - الجمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي، وأبي بكر الأصبهاني في رجال البخاري ومسلم لابن القيسراني، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٢٣ هـ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت، بدون.

٣٤ - ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين للذهبي، تحقيق حماد الأنصاري، طبع مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، الطبعة الثانية، بدون.

٣٥ - ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق للذهبي، تحقيق محمد شكور الحاجي، طبع مكتبة المنار بالأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.

٣٦ - ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين، تحقيق طارق عوض الله، طبع مكتبة التوعية القاهرة سنة ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.

٣٧ - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي المطبوع ضمن أربع رسائل في علوم الحديث باعتناء أبي غدة، طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.

٣٨ - الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لايوجب ردهم للذهبي، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، طبع دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.

٣٩ - زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.

٤٠ - سنن أبي داود السجستاني، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م.

٤١ - سنن الدارقطني، طبع دار الفكر ببيروت، سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م.

٤٢ - السنن الكبرى للنسائي، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ١٩٩١ م.

٤٣ - سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر طبع مكتبة المعارف بالرياض الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٤٤ - سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، تحقيق السيد أبي المعاطي النوري، ومحمود محمد خليل، طبع عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.
٤٥ - سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، طبع مكتبة القرآن بالقاهرة، بدون
٤٦ - سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث، تحقيق محمد بن علي الأزهري، طبع الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م.
٤٧ - سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق الدكتور زياد محمد منصور، طبع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م.
٤٨ - سؤالات الآجري لأبي داود، تحقيق الدكتور عبد العليم عبد العظيم البستوي، طبع مكتبة دار الاستقامة بمكة المكرمة، ومؤسسة الريان ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.
٤٩ - سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وجماعة، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة العاشرة ١٤١٤هـ ١٩٩٤ م.
٥٠ - شرح النووي على صحيح مسلم، تحقيق حازم محمد، وعماد عامر، طبع دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م.
٥١ - صحيح البخاري النسخة اليونينية، طبع المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق ١٣١١ هـ - ١٣١٢ هـ، تصوير دار طوق النجاة ببيروت سنة ١٤٢٢ هـ.
٥٢ - صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، اعتنى به الدكتور مصطفى الذهبي، طبع دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.
٥٣ - الضعفاء الصغير للبخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، طبع دار المعرفة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.
٥٤ - الضعفاء لابن الجوزي تحقيق عبد الله القاضي، طبع دار الكتب

العلمية ببيروت، بدون.

٥٥ - الضعفاء للعقيلي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، طبع دار الصميعي بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢ هـ ٢٠٠٠ م.

٥٦ - الضعفاء للنسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، طبع دار المعرفة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.

٥٧ - الطبقات الكبرى لابن سعد، تحقيق محمد عبد القادر عطا، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.

٥٨ - علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق السيد صبحي السامرائي، والسيد أبي المعاطي النوري، ومحمود محمد خليل الصعيدي طبع عالم الكتب ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م.

٥٩ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي، تحقيق صلاح عويضة، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م.

٦٠ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، تحقيق صدقي جميل العطار، طبع دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.

٦١ - الكامل في التاريخ لعز الدين بن الأثير الجزري، تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي، ومحمد يوسف الدقاق، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

٦٢ - الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تحقيق يحيى مختار غزاوي، طبع دار الفكر ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م.

٦٣ - الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تحقيق يحيى مختار غزاوي، طبع دار الفكر ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م.

٦٤ - الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٥٧ هـ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م.

٦٥ - لسان الميزان لابن حجر، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م.

٦٦ - لسان الميزان لابن حجر، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م.

٦٧ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، طبع دار الوعي بحلب الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ.

٦٨ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن ابن محمد ابن قاسم، طبع مجمع فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣م.

٦٩ - معرفة علوم الحديث للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، تحقيق الدكتور السيد معظم حسين، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، تصوير مكتبة المتنبي بالقاهرة، بدون.

٧٠ - المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، طبع مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٧١ - المعين في طبقات المحدثين للذهبي، تحقيق الدكتور محمد زينهم محمد عزب، طبع دار الصحوة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

٧٢ - المغني في الضعفاء للذهبي، تحقيق حازم القاضي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.

٧٣ - المغني في الضعفاء للذهبي، تحقيق حازم القاضي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.

٧٤ - المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم لمحمد ابن طاهر الهندي، طبع دار الكتاب العربي ببيروت، سنة ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م.

٧٥ - الملل والنحل للشهرستاني، تحقيق أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، طبه دار المعرفة بيروت الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٧٦ - من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال برواية ابن طهمان، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، نشر دار المأمون للتراث بدمشق، وبيروت بدون.

٧٧ - المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية، تحقيق المعلمي اليماني، طبع دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م.

٧٨ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.

٧٩ - الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

٨٠ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٥م.

٨١ - النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، تحقيق الدكتور زين العابدين ابن محمد، طبع مكتبة أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.

٨٢ - هدي الساري مقدمة فتح الباري، طبع المطبعة السلفية بالقاهرة، تصوير دار الريات للتراث بالقاهرة سنة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م.

ثانيا: فهرس الموضوعات